التراث الثقافي المادي ودوره في التنمية السياحية المستدامة بسلطنة عُمان دراسة تحليلية من منظور جغرافي

د. سيد رمضان سيد عبدالعال[1]

الملخص:

يعد التراث الثقافي أحد أهم الركائز الأساسية التي يمكن أن تؤثر بشكل ايجابي على الدخل القومي ويعمل على حفظ الهوية الثقافية، حيث يعبر بكل عناصره المادية واللامادية عن الجذور الحضارية لمجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة، وهذا ما يتحقق على أرض سلطنة عُمان، إذ تضم العديد من عناصر التراث المادي كالمباني والقلاع والأماكن التاريخية وغيرها، ومنها ما صنفته اليونسكو ضمن مواقع التراث الثقافي العالمي، وهذه المواقع ذات أهمية لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار فقد اهتمت سلطنة عُمان بتعزيز مساهمة التراث الثقافي المادي في التنمية السياحية المستدامة، وذلك من خلال إستراتيجيتها للتنمية وفق رؤية ٢٠٤٠م. وفي نفس السياق فقد أدركت عُمان أن الاهتمام بالتراث الثقافي والحفاظ عليه ليس مطلبا قوميا فحسب، وإنما هو مطلب تنموي يتصل بتوفير المقومات السليمة اللازمة للتنمية السياحية المستدامة، فلا شك في أن دور التراث الثقافي في جلب السياح هو دور مهم؛ لذا فالسياحة العُمانية غالبا هي سياحة ثقافية.

وبناءً على ما سبق فان تحقيق تنمية مستدامة بسلطنة عُمان لا يتأسس من خلال المعطى الاقتصادي فحسب، وإنما من الضروري الولوج إليه عبر المدخل الثقافي، ومن هذا المنظور يكون لدراسة التراث الثقافي المادي في مسعاه التنموي أمرا ملحا، وهذا ما دفع الباحث للاهتمام بدراسة عناصره من جهة وبكيفية استثمارها لخدمة الأغراض التنموية المستدامة من جهة ثانية، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تهدف إلى إلقاء الضوء على مواقع التراث الثقافي المادي بها لإظهار وإبراز ما يملكه هذا الإقليم من إمكانات وفرص متعددة في قطاع السياحة الثقافية، كما تهدف الدراسة إلي وضع إستراتيجية لحماية التراث الثقافي العُماني وتطويره.

المصطلحات الأساسية: سلطنة عمان، التراث الثقافي المادي، التنمية السياحية المستدامة، الهوية الثقافية، الاكتظاظ السياحي.

[1] استاذ الجغرافيا الاقتصادية ونظم المعلومات الجغرافية المساعد بكلية الآداب – جامعة بني سويف- مصر

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

The Material cultural heritage and its role in Sustainable Tourism development of Oman: Analytical study from a geographical perspective

Abstract:

Cultural heritage is one of the most important pillars that can positively affect the national income and works to preserve the cultural identity, as it expresses with all its material and immaterial elements the civilized roots of a society that has legacies from previous generations, which remained until the present time and were endowed to future generations, and this is what is achieved On the land of the Sultanate of Oman, as it includes many elements of Material heritage such as buildings, castles, historical places, etc., including what UNESCO has classified as world cultural heritage sites, and these sites are important for achieving sustainable development, and in this context, the Sultanate of Oman has taken care to enhance the contribution of Material cultural heritage to development sustainable tourism, through its development strategy in accordance with Vision 2040 AD. In the same context, Oman has realized that caring for and preserving cultural heritage is not only a national demand, but rather a developmental demand related to providing the right ingredients necessary for sustainable tourism development. There is no doubt that the role of cultural heritage in attracting tourists is an important one. Therefore, Omani tourism is often cultural tourism.

Based on the foregoing, the achievement of sustainable development in the Sultanate of Oman is not based solely on the economic factor, but it is necessary to access it through the cultural approach. From this perspective, the study of the Material cultural heritage in its development endeavor is urgent, and this prompted the researcher to pay attention to studying its elements on the one hand. And how to invest it to serve sustainable development purposes on the other hand, hence the idea of this study, which aims to shed light on the Material cultural heritage sites in it to show and highlight the potentials and opportunities this region possesses in the cultural tourism sector. The study also aims to develop a strategy for heritage protection. Omani culture and development.

Key Words: Sultanate of Oman, The Material cultural heritage, Sustainable Tourism development, Cultural identity, Tourist overcrowding.

المقدمة:

يعد التراث الثقافي أحد أهم الركائز الأساسية التي يمكن أن تؤثر بشكل ايجابي على الدخل القومي ويعمل على حفظ الهوية الثقافية، حيث يعبر بكل عناصره المادية واللامادية عن الجذور الحضارية لمجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة، وهذا ما يتحقق على ارض سلطنة عُمان، التي تمتلك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، إذ تضم العديد من عناصر التراث المادي الذي يتسم بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين كالمباني والقلاع والأماكن الأثرية والتاريخية وغيرها، ومنها ما صنفته اليونسكو ضمن مواقع التراث الثقافي العالمي- ومنها قلعة بهلاء والأفلاج-، كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للسلطنة رصيدا مهما من المتاحف وهذه المواقع ذات أهمية لتحقيق التنمية المستدامة، من أجل تحقيق حياة أفضل للفرد والمجتمع.

وفي هذا الإطار فقد اهتمت سلطنة عُمان بتعزيز مساهمة التراث الثقافي المادي في التنمية السياحية المستدامة، وذلك من خلال إستراتيجيتها للتنمية وفق رؤية ٢٠٤٠م، وفي نفس السياق فقد أدركت عُمان أن الاهتمام بالتراث الثقافي والحفاظ عليه ليس مطلبا قوميا فحسب، وإنما هو مطلب تنموي يتصل بتوفير المقومات السليمة اللازمة للتنمية السياحية المستدامة، فلا شك في أن دور التراث الثقافي في جلب السياح هو دور مهم، فالمباني والبيئات التي تحتفظ بالتاريخ هو الجانب الحقيقي الذي يبحث عنه السائح(Nuruddin & et al., 2020, p:283)، لذا فالتراث الثقافي محفز لنحو ٤٠% من السفر الدولي(Vafadari, Azadeh., 2008, p:265)، حيث تحفز الرغبة للسفر لدى ملايين من السياح والتحرك بين المواقع التراثية(Donlon, Jon & et al, 2010, p: 33). وبالنظر للسياحة العُمانية نجد أغلبها سياحة ثقافية تراثية، حيث تمتلك عُمان تراث ثقافي يسهم في تحقيقها، إذ ما أحسن استثماره واستغلاله جيدا، خاصة أن الجزء الأكبر من تلك الإمكانيات السياحية لم يستغل بعد، وان الأداء السياحي بها يظل أدنى بكثير من المستوى المطلوب، وهذا ما يتضح من خلال الحصة المتواضعة التي تتمتع بها في السوق السياحة العالمية، إذ جاءت في المكانة الـ ٥٨ عالميا عام ٢٠١٩م (World Economic Forum, 2019, p: xiii)، كما أن السلطنة لم تدرج في تقرير التنافسية السياحية العالمي عام ٢٠٢١م(World Economic Forum, 2022, p:13)؛ نظرا لما تمثلة فترة اصدار التقرير من فترة استثنائية تمثلت في أحداث كوفيد ١٩.

وبناء على ما سبق فان تحقيق تنمية مستدامة بسلطنة عُمان لا يتأسس من خلال المعطى الاقتصادي فحسب، وإنما من الضروري الولوج إليه عبر المدخل الثقافي، ومن هذا المنظور يكون لدراسة التراث الثقافي المادي في مسعاه التنموي أمرا ملحا، وهذا ما دفع الباحث للاهتمام بدراسة عناصره من جهة وبكيفية استثمارها لخدمة الأغراض التنموية المستدامة من جهة ثانية، ووفق هذا المنطلق فالرهان الأساس في تحريك عملية التنمية المستدامة بسلطنة عمان هو الانطلاق من خصوصيتها الثقافية، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تهدف إلى إلقاء الضوء على مواقع التراث الثقافي المادي بها لإظهار وإبراز ما يملكه هذا الإقليم من إمكانات وفرص متعددة في قطاع السياحة الثقافية والتراثية التي تقترن بالثقافة كونها فئة فرعية من السياحة(Debeş, Taçgey, 2011, p: 235)، كما تهدف الدراسة إلى وضع إستراتيجية لحماية التراث الثقافي العُماني وتطويره.

ومما يجدر ذكره أن موضوع الدراسة يمثل ميداناً تلتقي فيه مجموعة من العلوم الاجتماعية والإنسانية منها علم الأنثروبولوجي، وعلم الاجتماع، وعلم التاريخ، وعلم الجغرافيا ... وغيرها، فهو يدخل ضمن اهتمامات الجغرافيا خاصة الجغرافيا السياحية والجغرافيا الثقافية التي تستكشف الممارسات الإبداعية والطرق التي يسن بها الناس الهوية والانتماء والاختلاف في جميع مناحي المجتمع، ولان موضوع الثقافة لا يمكن احتواؤها أو فصلها عن الواقع، فإن دراسات الجغرافيا الثقافية تتجاوز الحدود الفكرية(بوخنون، ميلود، ٢٠٢٠، ص ٥١٤)، وفي ضوء ما سبق يجب أن نعي أن للجغرافيا تأثيرا كبيرا في الثقافة، فدروس الجغرافيا تحثنا دوما على البدء بالمكان الطبيعي، وبخصائصه وبفروضه التي عادة ما يفرضها على من يسكنه، فالإنسان ابن بيئته وهو يتعلم منها ويكتسب من خصائصها وتطبعه بطابعها وتشكل عمرانه وأسلوب حياته وأنماطه الاقتصادية.

مشكلة البحث وأسئلته:

يعكس التراث الثقافي تاريخ وحضارات الأمم، فهو يبرز الهوية الوطنية ويكشف عن ملامح خصوصيتها؛ لذا كان الحفاظ عليه ونشره ونقله عبر الأجيال والحرص على ضمان استمراريته مسؤولية الجميع بلا استثناء، سواء ما يتعلق بالشق المادي واللامادي منه، ونظرا لأهمية الموروث الثقافي المادي كأحد أوجه التنمية السياحية المستدامة بسلطنة عمان، ودوره في استكمال منظومة التطور الاقتصادي بها، وبناءً عليه تتمثل مشكلة هذا البحث في حاجة الموروث الثقافي العماني لدراسة تتعدى تشخيص الواقع الحالي، وتسعى لاستشراف مستقبل هذا التراث المادي، والتعرف على دوره في الحفاظ على الهوية الثقافية وسبل استثماره لتحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك سعت الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما هي صورة التوزيع المكاني للمواقع التراثية العمانية؟

٢- ما هو دور الموروث الثقافي المادي العماني في السياحة الثقافية؟

٣-هل بإمكان التراث الثقافي المادي أن يحقق التنمية المستدامة دون تناقض أو اصطدام؟

٤- ما هي الأخطار والمهددات الكامنة وراء تدهور التراث المادي العماني؟ وما هي الحلول المقترحة؟

٥- ما هي الاستراتيجيات المستقبلية للاستفادة من التراث الثقافي المادي في التنمية المستدامة؟

فرضيات البحث:

في ضوء تساؤلات البحث تبنى فلسفته وفق فرضية أساسية؛ مفادها أن الموروثات التراثية بشكلها ومضمونها تبقى أصيلة ومتجذرة، كما أنها ذات علاقة ترابطية مع السياحة الثقافية بفعل التأثر والتأثير المتبادل لكل منهما على الآخر ودورهما التكاملي في التنمية، ويتفرع عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات ذات علاقة بموضوع هذا البحث، والتي تتمثل في:

١- أن السياحة في سلطنة عمان هي سياحة تراثية ثقافية في الغالب.

٢- يساعد زيادة الاستثمارات بالتراث المادي في التنمية السياحية المستدامة بمنطقة الدراسة.

٣- يدرك المجتمع المحلي أهمية الموروث الأثري العماني في عملية التنمية.

٤- يؤدي التراث الثقافي المادي إلى حفظ الهوية العمانية.

٥- يسهم توافر الموروث الثقافي التاريخي لعمان في الجذب السياحي بها.

أهمية البحث وإطاره المكاني:

يعد موضوع التراث الثقافي من الموضوعات التي كثر تداولها في العقود القليلة الماضية؛ نظرا لان الحفاظ على التراث الثقافي كان، ولازال، نواة اهتمام العديد من الدول وكذلك منظمة اليونسكو،كما أن الحفظ على هذا التراث يسهم في الحفاظ على الهوية الثقافية ويشارك في عملية التنمية، ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسهم في توجيه الأنظار إلى أهمية التراث الثقافي المادي العماني، مما يؤدي إلى تكوين وعي لدى الجهات المعنية باتخاذ القرار بأهميته في التنمية السياحية المستدامة بمنطقة الدراسة، وهذا ينعكس بدوره في وضع السلطنة في مكانة متقدمة على الخريطة السياحية العالمية بما تتضمنه من ارث تاريخي وإمكانات سياحية لها تأثير كبير في الاستدامة؛ فللتراث الأثري أهمية كبرى على المستوى الاقتصادي والثقافي.

وتماشيًا مع ما سبق فقد تم اختيار التراث الثقافي المادي العماني كمجال للدراسة والبحث، لتوجيه الأنظار لتلك الثروات التراثية العمانية؛ نظرا لتنوعه وما يتسم به من أصالة تاريخية وتميز جغرافي، هذا إلى جانب ما يحتويه من عناصر جذب سياحي عدَّة؛ منها التاريخية والثقافية والتي من شأنها أن تعمل على تنمية اقتصادية وثقافية وحضارية مستدامة بمنطقة الدراسة، إذا ما استغلت بطريقة علمية

سليمة، كما تعود أهمية هذا البحث إلى توضيح دور الجغرافيا في دراسة الموروثات الثقافية المادية، فالجغرافيا تعمل على طبع هذا التراث بطابعها الخاص، فلا يمكن فهم القيمة الحقيقة للتراث العماني دون فهم البعد الجغرافي لها، كما تحدد الجغرافيا الملامح الشخصية لمن أقاموا هذا التراث، كما أن من يحاول فهم الفروقات بين المناطق التراثية، فعليه أن يكون ملمًّا بجغرافيتها، ويعي تاريخها(النعيم، مشارى،٢٠١٣، ص ١٥). وانطلاقا مما سبق تتعلق هذه الدراسة بالحيز المكاني لمواقع التراث المادي بكافة أنحاء سلطنة عمان التى تبلغ مساحتها الاجمالية ٣٠٩.٥ الف كم٢ وتقع في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية بين خطي عرض ٤٠ ً١٦ ْو٢٠ ً٢٦ ْشمالا وبين خطي طول ٥٠ ً٥١ ْو٤٠ ً٥٩ ْشرقا، وتتكون السلطنة من إحدى عشرة محافظة، بموجب المرسوم السلطاني رقم ١١٤/ ٢٠١١م(المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،٢٠٢٢، ص ٣٢)،شكل(١)–، وقد بلغ عدد السكان بها ٤.٥ مليون نسمة عام ٢٠٢١م، بكثافة سكانية ١٤.٦ نسمة/كم٢ بنفس العام، يشكل العمانيون منهم ٦٢.٦٢ % فيما يشكل الوافدون النسبة الباقية (٣٧.٣٨ %)(المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،٢٠٢٢، ص ٥٥).

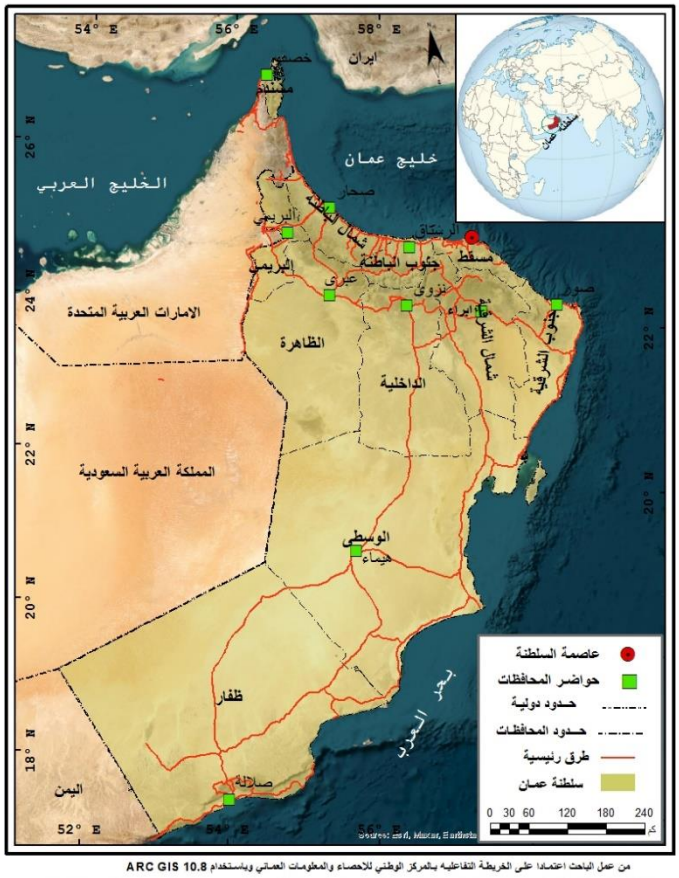

من عمل الباحث اعتمادا على الخريطة التفاعلية بالمركز الوطني للاحصاء والمعلومات العماني وباستخدام ARC GIS 10.8

شكل(١) الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لسلطنة عمان طبقًا للمرسوم السلطاني ٢٠١١

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث الحالي في إلقاء الضوء على مواقع التراث الثقافي المادي العماني، لإظهار وإبراز ما يملكه هذا الإقليم من إمكانات وفرص متعددة تسهم في تنمية قطاع السياحة الثقافية، خاصة أن الموروث الثقافي المادي بها حيث يمثل واقعًا تاريخيًّا يعكس حياة العمانيين وحضارتهم، إضافة إلى محاولة التعرف على التوزيع المكاني لعناصر التراث الثقافي المادي العُماني موزعة على مناطقها المختلفة، هذا إلى جانب دراسة دور التراث الثقافي المادي في حفظ الهوية الثقافية العُمانية، وكذلك دور المواقع التراثية في التنمية السياحية المستدامة بعُمان، كما يهدف البحث لإبراز التحديات التي تواجه مواقع التراث الثقافي المادي، ومن ثم العمل على وضع إستراتيجية لحماية التراث الثقافي العُماني وسبل تطويره بما يسمح بتنمية سياحية مستدامة بمنطقة الدراسة.

منهج البحث:

انطلاقا من الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها، ولكي يأخذ بعده العلمي جغرافيًّا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach في معالجته للمعلومات المتاحة حول الموضوع، كما استخدم المنهج التاريخي Historical Approach لإجراء دراسة تحليلية على أسس منهجية علمية دقيقة للبيانات الخاصة بالمزارات الثقافية بقصد الوصول إلى نتائج تساعد على فهم الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل، هذا فضلا عن الاعتماد على المنهج الموضوعي Topical Approach الذي يسهم في تحليل الظاهرة الجغرافية محل الدراسة وصولا إلى العوامل المؤثرة فيها، فيما اتبع المنهج الإقليمي Regional Approach لدراسة مواقع التراث الثقافي بمحافظات وولايات سلطنة عمان، كما استعان البحث ببعض الأساليب الكمية لضمان التوصل إلى نتائج جيدة ودقيقة إلى حد كبير، وبناء عليه تم استخدام برنامج Excel، كما تم الاعتماد على الأسلوب الكارتوجرافي لعرض البيانات في صورة أشكال بيانية أو خرائطية من خلال استخدام برنامج Arc GIS v.10.8 والذي يسهم ايضا في عمليات التحليل المكاني Spatial Analysis لأنماط التوزيع للمواقع التراثية والأنشطة السياحية بمنطقة الدراسة، وقد ارتكزت المعالجة المكانية على حساب كل من الموقع الجغرافي المتوسط والمسافة المعيارية وغيرها من أساليب التحليل المكاني داخل البرنامج السابق، ولتحقيق ذلك فقد تم الاعتماد على البيانات والتقارير المتوفرة لدى المؤسسات الحكومية خاصة وزارة التراث والسياحة العمانية والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات بالسلطنة.

الدراسات السابقة:

وقف الباحث على الدراسات السابقة التي تناولت التراث الثقافي بسلطنة عمان، والتي ركزت بدرجة رئيسية على موضوع التراث الثقافي اللامادي بالسلطنة، وجاءت هذه الدراسة الحالية تنمية للجهود البحثية السابقة بمنطقة الدراسة، إلا أنها اتخذت منحى مغاير يتعلق بدراسة التراث الثقافي المادي بسلطنة عمان، كما اختلفت عن سابقتها في منهجية الدراسة، حيث تتناول التراث الثقافي من منظور جغرافي، وهنا يمكن الاشارة إلى أن الباحث لم يقف على أي دراسة جغرافية –على حد علمه– تناولت موضوع هذا البحث، إلا انه استفاد من عدد من الدراسات ذات الصلة بمنطقة الدراسة وتحديدا في مجال جغرافية السياحة وغيرها من الدراسات غير الجغرافية، وسيتم ترتيب هذه الدراسات وفقا للتسلسل الزمني تصاعديا من الأقدم للأحدث وحسب مجال دراساتها، وسوف يعرض منها بعض الدراسات وثيقة الارتباط بموضوع البحث فقط.

أولا: الدراسات الجغرافية، ومنها: دراستا جمال الدين، وفيق الاولى(٢٠٠٢) وعنوانها جغرافية عمان السياحية، والتي تناولت العوامل الجغرافية المؤثرة في السياحة في سلطنة عمان، والثانية (٢٠٠٦) بعنوان الأفلاج في سلطنة عمان، وتناولت مفهوم الفلج وانواعه وفقا للمعايير الانشائية، والتوزيع الجغرافي لها في السلطنة، وكذلك دراسة ابوالنصر ،مجدي(٢٠٠٩) وقد تناولت بالدراسة المقومات الطبيعية والبشرية للسياحة بمحافظة ظفار، إلى جانب دراسة أشكال الإيواء السياحي والحركة السياحية بها، فضلا عن دراسة مشكلات التنمية السياحية بالمحافظة. أما دراسة الريداوي، قاسم(٢٠١٤) فأبرزت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة العمانية من حيث الإنفاق السياحي وإقامة المنشات السياحية في السلطنة، هذا إلى جانب دراسة مقومات تنمية السياحة بها، كما تطرقت إلى دراسة أنواع السياحة وآفاقها المستقبلية بالسلطنة. فيما انقسمت دراسة عبدالعال، سيد رمضان(٢٠١٧) لثلاثة محاور أساسية؛ أولها يهتم بدراسة السياحة الثقافية بالنسيج العمراني التقليدي، وثانيها: يتناول الصناعات التقليدية التراثية، وثالثها: يتعرض للآفاق المستقبلية لتنمية السياحة الثقافية والصناعات التراثية، في ضوء إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة العمانية، أما دراسة العمري، عيسى بن تمام (٢٠١٩) فاهتمت بدراسة دور المقومات الجغرافية في تنمية السياحة بمحافظة ظفار من خلال دور السياحة المتنامي، ومكانتها في الخطط الخمسية الاقتصادية، وقد تطرقت الدراسة إلى التعرف على أنماط السياحة في محافظة ظفار.

ثانيا: الدراسات غير الجغرافية بمنطقة الدراسة وذات صلة بهذا البحث فتتمثل في دراسة النفيسي، عبدالله مشارى (٢٠١١) والتي تهدف إلى وضع إستراتيجية تعمل على تنمية التراث المعماري لسلطنة عمان وحمايته وتطويره، وفي ضوء تحقيق هذا الهدف فقد ركز على دراسة قلعة بهلاء من حيث تاريخها وخطة صيانتها وإستراتيجية تنمية واحة بهلاء والقلعة وتطويرهما. أما دراسة العمري، سيف بن سليمان (٢٠١١) فقد سلطت هذه الدراسة الضوء على العوامل التي ساهمت في التعريف بالتراث الثقافي للأفلاج المدرجة بقائمة التراث العالمي وبالتالي ساهمت في تبادل الثقافات. فيما عرضت دراسة الرواحي، سيف(٢٠١٧) للإطار النظري المرتبط بالسياحة والقلاع والحصون، ودراسة تطور قطاع السياحة في سلطنة عمان، فضلا عن دراسة العوامل أسهمت في ظهور القلاع والحصون وانتشارها بالسلطنة، والمواد التي استخدمت في عملية البناء والعناصر الدفاعية التي تميزت بها. اما دراسة الريامي، على والصقري، ناصر (٢٠٢٢) فهي دراسة تاريخية جاءت تحت عنوان التراث الثقافي العماني والتنمية المستدامة: دور المؤسسات البحثية وجهود منظمات المجتمع المدني التخصصية، وقد تطرقت الدراسة إلى واقع مشروعات التراث الثقافي البحثية في السلطنة، كما تطرقت لنماذج من المشاريع البحثية في التراث الثقافي بشقيه المادي وغير المادي، مع الاشارة إلى التحديات التي تواجه البحوث والدراسات في مجال التراث الثقافي.

هيكل البحث:

تم صياغة هيكل البحث للإجابة على أسئلته والتأكد من فرضياته، وتماشيا مع موضوعه؛ لذا سيتناول هذا البحث العلاقة بين التراث الثقافي المادي والسياحة الثقافية التراثية والتنمية المستدامة وهذه العناصر الثلاثة تتكامل مع بعضها لتكون أضلاع المثلث، وفي ضوء ذلك سيتطرق البحث إلى النقاط التالية:

اولا– مفهوم التراث الثقافي وأنواعه وأهميته.

ثانيا– التوزيع المكاني لعناصر التراث الثقافي المادي العُماني.

ثالثا– دور التراث الثقافي المادي في التنمية المستدامة وحفظ الهوية الثقافية العُمانية.

رابعا– الأخطار المهددة لمواقع ومعالم التراث الثقافي المادي.

أولا: مفهوم التراث الثقافي وأنواعه وأهميته:

يمثل التراث الثقافي بمفهومة الواسع الذاكرة الحية للفرد والمجتمع، فهو ما يتم الحفاظ عليه من الماضي كذاكرة شعب ليس فقط لإبلاغ الحاضر عن الماضي لكن أيضا لمساعدة الأجيال لبناء مستقبلهم؛ ونظرا لان التراث هو مفهوم معقد وغامض يختلف بمعناه من شخص لآخر، فقد أخذت هذه الدراسة بمفهوم اتفاقية حماية التراث العالمي التي حددتها منظمة اليونسكو عام ١٩٧٢م، وتعرف هذه الاتفاقية التراث الثقافي بأنه "ما أنتجه الإنسان عبر ممارساته في مكان ما عبر السنين، سواء أكان هذا التراث مادي أو غير مادي"(الحسن، احمد ابوالقاسم ، ٢٠١٤، ص ٥٧). وهذا يعني أن التراث الثقافي يشكّل ما خلّفه الإنسان من إرث مادي، ومعرفي تراكم عبر الزمان، وقادر على البقاء متى تم الحفاظ عليه وإدراك أهميته وقيمته المختلفة جيلاً بعد جيل. وبهذا فهو يختلف عن التراث الطبيعي الذي شكلته الطبيعة والجغرافيا واحتفظ بمكانه عبر الزمان(الزهراني، محمد وعبد الناصر بن عبد الرحمن، ٢٠١٧، ص ١)، وبناء عليه، فالتراث هو المعبِّر الصادق عن الموروثات والانجازات الفكرية، والثقافية، والحضارية للمجتمع، كما يعتبر السجل الذي يحفظ للأمم قيمها وخصوصيتها التي تميزها.

وانطلاقا مما سبق ينقسم التراث الثقافي حسب ما جاءت به حماية التراث العالمي إلى التراث الثقافي المادي- موضوع دراستنا- وغير المادي(المعنوي)؛ ولكل نوع منهما فروعه. ويتمثل الشق المادي للتراث في ما يُخلفه الأجداد من شواهد أثرية لا زالت منتصبة القامة وباقية مثل المواقع المعمارية والقلاع والحصون والمواقع الأثرية ،القصور والمنازل الريفية والمتاحف والأضرحة والمواقع الدينية التي تمثل خلفيتها التاريخية(*Aunkrisa Sangchumnonga and Metin Kozak., 2018,p:18*)، ومنشآت الري المختلفة... وغيرها، والتي تُعرف بالآثار الثابتة، هذا إلى جانب الآثار المنقولة أو المتحركة – التي تحتفظ به خزائن المتاحف- والتي يقصد بها القطع الأثرية التي يستطيع المرء نقلها من مكان إلى آخر، وتتمثل في الأدوات الحجرية، والفخارية، والمعدنية المتنوعة، والمسكوكات وسائر أدوات الزينة التي استخدمها الأسلاف في حياتهم اليومية قديما، إذا فالتراث الثقافي المادي يتضمن المنشات والمواقع التاريخية والآثار، هذا إضافة للأشياء التي تستحق لقيمتها أن تحفظ للمستقبل؛ نظرا لأهميتها الأثرية أو المعمارية(هامل، مهدية،٢٠١٥، ص ص ٢٩٥ - ٢٩٦).

أما الشق المعنوي للتراث فيتكون من عادات الناس وتقاليدهم، وما يُعبرون عنه من آراء وأفكار وفنون تعبيرية، وأدائية، وتشكيلية يتناقلونها جيلاً عن جيل تعبيراً عن حياتها، وروحها، وثقافتها ويتضمن التراث المعنوي: الأشعار، والأساطير، والحكايات، والموسيقى الشعبية، والمعارف التقليدية، والحرف اليدوية وغيرها مما توارثته الأمة عبر أجيال وعصور(الزهراني محمد وعبد الناصر بن عبد الرحمن ،٢٠١٧، ص ١).

- أهمية التراث الثقافي المادي:

أهمية التراث لا يمكن تجاهلها، فللتراث قيمته وأهميته المميزة التي لا تخطئها عين ولا يتفاداها وعي، فالاهتمام بالتراث الثقافي بجميع عناصره المادية والمعنوية عرفته الشعوب القديمة والحديثة، إلا أنها لم تنل التنظيم الرسمي إلا بعد بروز الدولة الحديثة بحدودها الجغرافية، وتتجلى أهمية التراث الثقافي من خلال عدة معايير، هي:

أ- الأهمية الاجتماعية والثقافية للتراث الثقافي المادي تتمثل في كونه يتصل بشخصية المجتمع، ويعطيه طابعه المميز، كما يحمي المجتمع من العولمة الثقافية(الحسن، احمد ابوالقاسم، ٢٠١٤، ص ٦٠)، كما أنه يشكل ويحفظ الهوية الثقافية، من خلال تعزيز الهوية وإذكاء روح الوطنية للمجتمع؛ لذا يعد التراث الثقافي الركيزة التي ترتكز عليها الأمة في بناء نهضتها، وأي محاولة لهدمه أو لتشويهه، يمثل طمساً لذاكرة المجتمع.

ب- الأهمية التاريخية والعلمية: يشكل التراث الثقافي المادي ذاكرة التاريخ الحية، فهو حلقة الوصل بين الماضي والحاضر، حيث يساعد على ربط الزوار بتاريخ المنطقة وكذلك ربط أهالي المنطقة بتاريخهم وتراثهم، وهذا يشير إلى أن فهم الأحداث التاريخية لن تكتمل من دون دراسة التراث وعناصره، وهذا بدوره يؤكد التلازم بين كل من التراث والتاريخ(الحسن، احمد ابوالقاسم، ٢٠١٤، ص ٦٠)، كما يقدم التراث الثقافي المادي مادة للبحث العلمي ومادة تعليمية للنشء.

ج- الأهمية الاقتصادية: يسهم التراث الثقافي المادي في تحقيق تنمية اقتصادية، حيث لديه قدرة كبيرة على أن يكون حافز للتنمية، الموروث الثقافي يعد مصدراً من مصادر الدخل الوطني، بما له من علاقة بالجذب السياحي، فقد قدر أن ٤٠% من السياحة الدولية تتضمن عنصرا ثقافيا(Saarinen, Jarkko; Rogerson, Christian M., 2015, p:207)، وهنا تجدر الاشارة إلى أن القيمة الاقتصادية لموقع تراثي مادي يمكن أن تزيد أو تنقص تبعا لقيمته الثقافية والتي يمنحها الزائرون لهذا الموقع وتبعا لقيمته التاريخية والمعنوية، وكذلك توفر البيئة السياحية المواتية كالبنية التحتية من طرق وفنادق ...الخ، ومن هذا المنطلق إذا ما أحسن توظيف التراث المادي واستغلاله في جذب السياح، يصبح التراث حينها مصدراً اقتصاديا من مصادر إيجاد فرص العمل ومعالجة البطالة.

د. - الأهمية البيئية: تساهم المواقع التراثية في خلق ثقافة حماية الموارد التاريخية، وتشجيع الأهالي والزوار على الوعي بتأثير السلوكيات في حماية البيئة أو الإضرار بها(طبيشات، نواف و صالح، اشرف ٢٠١٦، ص ص ١٦٠ - ١٦٢).

ثانيا: التوزيع المكاني لمواقع ومعالم التراث الثقافي المادي العُماني:

تملك سلطنة عمان إرثا تاريخيا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ بفضل الحضارات المتنوعة التي حلت بها على مر العصور؛ لذا فهي تزخر بتراث ثقافي مادي غني ومتنوع، يتمثل في العمران البشري من قلاع والحصون والمواقع الأثرية، والمنازل الريفية والمتاحف والأضرحة ...الخ، ولمعرفة أنماط التوزيع المكاني لعناصر التراث الثقافي المادي العماني بشكل تفصيلي يتماشى وطبيعة الدراسة، فقد تم تقسيمه وفق عناصر التراث الثقافي نفسه وأنماط السياحة الثقافية من منطلق أن هناك علاقة تكاملية وتأثير وتأثر فيما بينهما، وفي ضوء ذلك يتمثل التوزيع المكاني للتراث المادي، على النحو التالي:

١- القلاع والحصون:

ينتشر بمحافظات وولايات سلطنة عمان أكثر من خمسمائة قلعة وحصن(*)، بالإضافة إلى المئات من الأسوار والأبراج(البوسعيدي، خالد بن عبدالله ،٢٠١٠، ص ٣٤)، التي تميزها عن غيرها من البلدان؛ لذا فهي في الوقت الحاضر تعتبر من أبرز مناطق الجذب السياحي، خاصة في ظل ما تقوم به السلطنة من ترميم لتلك القلاع والحصون ووضعها على خريطة السياحة العمانية – صورة(١)-. ونظرا لصعوبة تناول ودراسة جميع الجوانب المتعلقة بالقلاع والحصون، نتيجة لتنوعها وعددها الكبير، فسيتم التعرف على أهم هذه القلاع والحصون الأثرية والتوزيع الجغرافي لزوارها – ملحق (١) وجدول(١)-.

(*) القلعة: هي عبارة عن استحكام حربي يستخدم لأغراض الدفاع فقط، وهي أصغر من الحصن تبنى في الغالب في المواقع الاستراتيجية وخاصة على سفوح الجبال وفوق التلال وعلى سواحل البحار ويكون سكان القلعة سابقا معظمهم من الجنود ، أما الحصن فهو عبارة عن استحطام حربي يستخدم للاغراض الدفاعية والمدنية في آن واحد وهو أكبر من القلعة، فهو يحتوي على قلعة أو أكثر ضمن مبانيه. انظر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، إحصاءات الثقافة، ٢٠٢١، ص ص ٧٨- ٧٩.

جدول(١) أعداد الزوار للقلاع والحصون بمحافظات السلطنة لعام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

المحافظة	عدد القلاع والحصون	عدد الزائرين ٢٠٢٠	٢٠٢١		نسبة التغير %	عدد السكان	نسبة الزوار للسكان ٢٠٢١ %	متوسط الزائرين زائر/موقع
			زائر	%				
مسقط	٣	١٥٣٩٠	٨٥٥٣	٧.٧	- ٤٤.٤	١٣١٠١٨١	٠.٧	٢٨٥١
الداخلية	١٠	٧٥٨٦١	٨٢٠٢١	٧٣.٨	٨.١	٤٨٨٥٣٣	١٦.٨	٨٢٠٢
شمال الباطنة	١١	٩١١	٢٧٠٥	٢.٤	١٩٦.٩	٧٩٥٤٠٥	٠.٣	٢٤٦
جنوب الباطنة	٧	١٣٦٧١	١٣٩٦	١.٣	- ٨٩.٨	٤٧٦٠٠٨	٠.٣	١٩٩
الظاهرة	٤	٧٨٣	٢٩٣٩	٢.٦	٢٧٥.٤	٢١٦٦٣٤	١.٤	٧٣٥
البريمي	٤	١٠٦٨	٢٦٥٢	٢.٤	١٤٨.٣	١٢٠٠٨٢	٢.٢	٦٦٣
شمال الشرقية	٨	٣١٤	١٣٤٤	١.٢	٣٢٨	٢٧٤٠٨٩	٠.٥	١٦٨
جنوب الشرقية	٥	٣٠٥٣	٣٣٣٦	٣	٩.٣	٣٢٢٦٣٠	١	٦٦٧
مسندم	٤	١٧٧٢٣	٤٣٥٩	٣.٩	- ٧٥.٤	٤٩٦٩٨	٨.٨	١٠٩٠
ظفار	٤	٥١٤٨	١٩٠٦	١.٧	- ٦٣	٤٢١٠٣٥	٠.٥	٤٧٧
الوسطى	-	-	-	-	-	٥٣١٥١	-	-
المجموع الكلي	٦٠	١٣٣٩٢٢	١١١٢١١	١٠٠	- ١٧	٤٥٢٧٤٤٦	٢.٥	١٨٥٤

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار ٥٠ أغسطس ٢٠٢٢.ص ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

يتضح من الجدول(١) والملحق (١) والشكل(٢) ما يلي:

١- بلغ عدد القلاع والحصون المتاحة للزائرين بالسلطنة عام ٢٠٢١م نحو٦٠ قلعة وحصن، استقطبت ١١١ الف زائر، بتراجع (- ١٧ %) عن عام ٢٠٢٠م، وبنسبة ٢.٥% من إجمالي السائحين بالسلطنة، فيما بلغ متوسط الزائرين لهذه القلاع ١٨٥٤ زائر/موقع، وقد تباين التوزيع الجغرافي لأعداد الزائرين للقلاع والحصون بمحافظات السلطنة، باستثناء محافظة الوسطى؛ التي لا توجد بها أي قلاع أو حصون.

٢- تبوأت محافظة الداخلية المكانة الأولي من حيث عدد زوار القلاع والحصون بالسلطنة عام ٢٠٢١م، فقد بلغت ٨٢ ألف زائر بنسبة ٧٣.٨%؛ ويعود ذلك لوجود ثمانية حصون وقلعتين ذات أهمية تاريخية وأثرية؛ هما قلعة نزوى التي استقبلت ٥٥٦٣٦ زائر، يليها حصن جبرين بعدد ١٤٥٢١ زائر، ثم قلعة بهلاء بعدد ١٠٠٨٨ زائر، مع العلم بأن بعض الحصون لم تستقبل أي زائر مثل حصن بدبد وحصن بيت الرديدة وحصن هصاص.

وتعد قلعة وواحة بهلاء أول محمية ثقافية بسلطنة عمان تنضم لقائمة التراث العالمي، حيث أدرجت عام ١٩٨٧م، وتضم هذه المحمية الثقافية واحة بهلاء بأكملها، بما تتضمنه من المساجد الأثرية

القديمة والمسجد الجامع والأحياء القديمة(الدرمكى، سعيد، ٢٠٠٦، ص ٣٤) ومدارس القرآن الكريم والأفلاج، هذا إلى جانب سوقها التقليدي، وتتميز بهلاء بسورها الذي يطوقها بطول ١٢ كم، كما تنفرد بهلاء بقلعتها التي يرجع بناء أجزاء منها لفترات ما قبل الإسلام؛ وتحديدا الجزء الشمالي الشرقي منها، أما الجزء الجنوبي الشرقي فيعود للدولة النبهانية(النفيسي، عبدالله مشارى ، ٢٠١١، ص ١١٩). وفي ولاية بهلاء حصون أخرى، كما هو الحال بمنطقة بسياء، ومنطقة العقير التي يوجد بها قلعة وبرجان، هذا إضافة لحصن جبرين، أما ولاية نزوى فتضم قلعة نزوى وحصن بيت الرديدة الذي يقع على بعد حوالي ٢٤ كم من نزوى في بداية وادي المعيدن، فضلا عما سبق تَقع قلعة الفيقين في وسط قرية الفيقين ولاية منح بمحافظة الداخلية.

٣- يوجد في محافظة مسقط، ثلاث قلاع رئيسة هي قلعة الجلالي والميراني ومطرح، إضافة لقلاع ثانوية. علما بأنه لم يفتح للزوار منهم سوء قلعة مطرح وحصن قريات بوسط مدينة قريات، وحصن بيت مقحن، وقد بلغ عدد زوارهم عام ٢٠٢١ نحو ٨٥٥٣ زائر بنسبة ٧.٧ % من إجمالي زوار القلاع والحصون بالسلطنة، وبالرغم من ذلك فقد تراجع عدد زوار بنسبة (- ٤٤.٤ %) عن عام ٢٠٢٠م. وتجدر الإشارة إلى أن قلعتا الجلالي والميراني اللتان تقعان على مدخل خليج عمان بولاية مسقط تعد من أشهر القلاع العمانية، وتطل قلعة الميراني-تعرف بالقلعة الغربية- على تله صَخرية عالية في آخر السور الغربي لمدينة مسقط، أما قلعة الجلالي - تعرف بالقلعة الشرقية- فتطل على خليج عمان في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة مسقط، وفيما يتعلق بحصن وقلعة مطرح فكانا في الماضي الممر الوحيد الذي يصل بين مطرح ومسقط ويتكون حالياً من ثلاثة أبراج دائرية.

٤- تضم محافظة مسندم أربعة حصون، أهمها حصن خصب بولاية خصب، وحصن البلاد بولاية بخاء، هذا إلى جانب حصن دبا وحصن الكمازرة، وقد بلغ إجمالي زوار هذه الحصون ٤٣٥٩ زائر بنسبة ٣.٩ %، وهي بذلك تأتي في المكانة الثالثة من حيث إجمالي زوار القلاع بالسلطنة عام ٢٠٢١م، وبالرغم من ذلك فقد تراجعت بمقدار(- ٧٥.٤ %) عن عام٢٠٢٠م. وفي المكانة الرابعة جاءت محافظة جنوب الشرقية بعدد زوار بلغ ٣٣٣٦ زائر بنسبة ٣ % من إجمالي زوار هذه المواقع بالسلطنة؛ ويعود ذلك لوجود حصن جعلان بني بوحسن الذي استقطب ٢١٧٠ زائر عام ٢٠٢١م، فيما بلغ عدد زوار حصن بلاد صور ٨٨٢ زائر في نفس العام، هذا إلى جانب زوار حصني السنيسلة والعيجة، فيما لم تستقبل قلعة رأس الحد بولاية صور أي زوار.

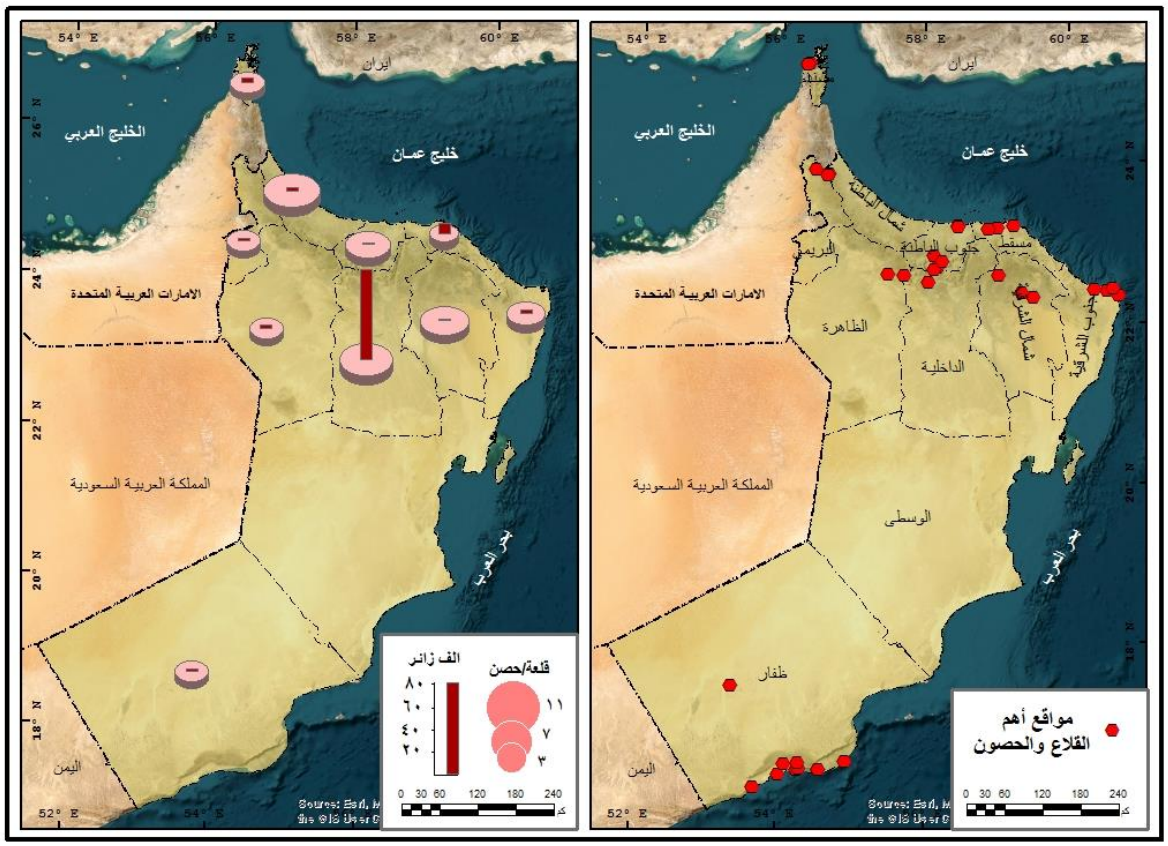

شكل(٢) التوزيع الجغرافي للقلاع والحصون وأعداد زوارها بسلطنة عمان عام ٢٠٢١

٥- أما باقي محافظات السلطنة فعلى الرغم من وجود عدد كبير من القلاع والحصون بها، إلا أنها تستقطب أعداد قليلة من الزوار، وابرز مثال على ذلك محافظتي شمال وجنوب الباطنة التي تضمان ١٨ قلعة وحصن، تستحوذ على ٣.٧ % فقط من إجمالي زوار القلاع بالسلطنة عام ٢٠٢١م. وتنتشر القلاع والحصون بمحافظة جنوب االباطنة، ففي ولاية بركاء يوجد حصن بركاء الذي يقع وسط الولاية بمنطقة السوق ويبعد واحد كيلومتر عن ساحل خليج عمان، وحصن الفليج، وفي ولاية الرستاق تبرز قلعة الرستاق- صورة (٢)- وحصن الحزم، وفي ولاية نخل تقع قلعة نخل وسط بساتين النخيل شمال شرق الجبل الأخضر على بعد ١٢٠ كم من العاصمة مَسقط، وإلى جانب قلعة نخل توجد قلعة الجناه والتي تقع في منطقة العلاية بولاية نخل أيضا. أما في محافظة شمال الباطنة توجد قلعة صحار التي تطل على مياه خليج عمان، ويرجع تاريخ بنائها لنهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الميلادي.

٦- أما منطقة الظاهرة فتضم أربعة حصون استقطبت ٢٩٣٩ زائر عام ٢٠٢١م، وأهم هذه الحصون حصن المعمور، العراقي، عبري وبيت المراح، هذا إلى جانب بعض القلاع الحصون الأخرى التي لم تستقبل زوار ومنها قلعة الخندق وقلعة السليف وحصن الأسود (حصن مقنيات) بوادي مقنيات بولاية عبري، أما محافظة شمال الشرقية فبلغ عدد زوار قلاعها ١٣٤٤ زائر، وأهم هذه المواقع قلعة العدفين والتي استقبلت ٧١١ زائر بنسبة ٥٣ % من زوار قلاع المحافظة، تلاها حصن بيت الخبيب ثم حصن الحمام فالوصل وأخيرا حصن الروضة ٦٧ زائر، فيما وجدت بعض الحصون والقلاع التي لم تستقبل زوار مثل حصن بيت البحمدي وقلعة الأخضر وقلعة الجوابر بولاية المضيبي، وفي محافظة البريمي يوجد حصن الحلة والذي استقبل ١٣٥٤ زائر، تلاه حصن الخندق(٩٦٧ زائر)، ثم حصن بيت الند بولاية محضة واستقبل ٣٣١ زائر، ويتميز هذا الحصن ببنائه الهندسي على الطراز الهندي .أما حصون بمحافظة ظفار فاستقبلت ١٩٠٦ زائر،,وأهمها حصن طاقة، وحصن مرباط وحصن سدح.

٧- يظهر من تحليل حجم العلاقة بين أعداد زوار القلاع والحصون العمانية وكل من عدد هذه القلاع وعدد السكان بكل محافظة، أن المتوسط العام لكثافة الزوار بمواقع القلاع والحصون بلغت ١٨٥٤ زائر/موقع عام ٢٠٢١م، وهو متوسط منخفض إذا ما قورن بالأعوام السابقة التي شهدت إقبال من الزوار على هذه القلاع، وترتفع كثافة الزوار عن المتوسط العام للسلطنة بمحافظات الداخلية ٨٢٠٢ زائر/موقع مسقط ٢٨٥١ زائر/موقع، مسندم ١٠٩٠ زائر/موقع، فيما انخفضت عن الف زائر في باقي محافظات السلطنة. وفيما يتعلق بمؤشر الاكتظاظ السياحي(*) لمواقع القلاع والحصون العمانية عام ٢٠٢١م، فقد بلغ ٢.٥ %، وإن تباين بين محافظات السلطنة، والتي تصدرتها محافظة الداخلية بنسبة ١٦.٨% في حين جاءت محافظتي شمال وجنوب الباطنة في المؤخرة بنسبة ٠.٣% لكل منهما؛ بسبب انخفاض أعداد الزوار مقارنه بعدد السكان بهما، وتفيد معرفة القياسات والكثافات السابقة في التعرف على مدى كفاءة الأنشطة والاستخدامات السياحية في الأمكنة وقياس طاقة المواقع على الاستيعاب.

ولكي تكون الصورة التوزيعية أكثر وضوحا بمناطق القلاع والحصون، فلابد من التعرف على الحركة السياحية التطورية لهذه المناطق، أي المدى الزمني لتكون كاشفة لدور هذه المناطق في عملية الجذب السياحي بالسلطنة، وبناء علية يمكن دراسة البعد التطوري لزوار هذه القلاع والحصون خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٢م،- انظر جدول(٢)-.

(*)مؤشر التكدس أو الاكتظاظ السياحي = جملة الوفود السياحية الداخلية / جملة السكان في سنة محددة * ١٠٠. انظر: غانم، إبراهيم على ، ٢٠٠٣، ص ٥٢٦ .

جدول (٢) تطور أعداد زوار القلاع والحصون حسب الجنسية خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٢

السنوات	اقل من ١٢ سنه	طلاب المدارس	عمانيون	مجلس التعاون	عرب آخرون	أجانب	إجمالي زوار القلاع والحصون	معدل التغير	المجموع الكلي للسائحين بعمان	سياح القلاع لإجمالي السائحين %
٢٠١٠	١٩٢٥٨	٢٥٨٧٣	٣٢٧٩١	٢٩٤٦	٢٩٤٢	١١٧٧٥٦	٢٠١٥٦٦	-	١٥٠٢٢٢٠	١٣.٤
٢٠١١	١٤٠٣٩	١٩٠٤٤	٢٣٧٩٨	٢٥٣١	٣١٦٥	١١٤٢٥١	١٧٦٨٢٨	١٢.٣-	١٣٩٤٨٥١	١٢.٧
٢٠١٢	١٢٥٤٠	١٨١٥٣	٢٥٠٥٣	٣٩٥١	٢٨٨٥	١٢٢٥٧٣	١٨٦١٥٥	٧.٦-	٢٠٦٣٩٥٦	٩
٢٠١٣	١٣٧٤٨	١٩٩٩٣	٢٣٩٦٠	٤٣٠٨	٣٠٥٨	١٤٢٩٣١	٢٠٧٩٩٨	٣.٢	٢١٢٤٨٨٠	٩.٨
٢٠١٤	١٦٠٥٧	٢٠٥٧٦	٣٨٤٣٧	٤٥٥٠	٣٥٩٩	١٧٤٣٧٠	٢٥٧٥٨٩	٢٧.٨	٢٢٢٣٦٠٠	١١.٦
٢٠١٥	٢١٧٩٢	٢٠٠١٧	٣٥٢٦٨	٦٨١٤	٤٩٧٤	١٦٠١٦٥	٢٤٩٠٣٠	٢٣.٥	٢٦١٨٠٧٤	٩.٥
٢٠١٦	٢١٩٤٢	٢٥٣٩٧	٣٨٤٤٤	٦٥٤٨	٥٤٢٣	١٨٦٩٧١	٢٨٤٧٢٥	٤١.٣	٣٠٤٤٦٢٣	٩.٤
٢٠١٧	٢١٤٥٢	٢٢٥٩٤	٣٩٧٨٢	٥٣١٠	٤٥٣٣	٢٢٥٤٩٢	٣١٩١٦٣	٥٨.٣	٣٣٣٢٧١٤	٩.٦
٢٠١٨	٢٧٩٩١	٢٣٣٩٧	٤٧٧٩٢	٨٥١٤	٧٥٨٦	٢٥١٠٨٠	٣٦٦٣٦٠	٨١.٨	٣٢٤٣٦٤٩	١١.٣
٢٠١٩	-	-	-	-	-	-	٤٢٦٥٢٥	١١١.٦	٣٥٠٦٤٤٢	١٢.٢
٢٠٢٠	٨٩٤٥	٣٥٩٨	١٥١٨٤	٢٩٢٣	٣٥٢٧	٩٩٧٤٥	١٣٣٩٢٢	٣٣.٦-	٨٦٨٥٧١	١٥.٤
٢٠٢١	١٩٩٧٣	١١٤٠	٤٧١٩٤	٤٧٦	١٧٠٢	٣٨٣٨٦	١٠٨٨٧١	٤٦-	٦٥١٦٣٢	١٦.٧
٢٠٢٢	٤٥٣٢٢	٣٨٨٨	٧٠٧٦٧	٢٣٠١	٢٣٤٧	٧٤٠٧٣	١٩٨٦٩٨	١.٤-	٢٠٣٣٦١٩	٩.٨
% لعام ٢٠٢٢	٢٢.٨	٢	٣٥.٦	١.٢	١.٢	٣٧.٣	١٠٠	-	-	-

ملحوظة: لا تتوافر بيانات تفصيلية لعام ٢٠١٩. و بيانات ٢٠٢٢ إلى شهر سبتمبر

المصدر: وزارة التراث السياحة بسلطنة عمان،دائرة المعلومات والإحصاء، ٢٠٢٢

يتضح من دراسة الجدول(٢) والشكل(٣):

١- تغير المنحني الزمني لحركة زوار القلاع والحصون العمانية خلال الفترة من (٢٠١٠ – ٢٠٢٢)؛ خاصة في بداية ونهاية هذه الفترة التي تأخذ منحنى تنازلي فقد انخفضت أعداد الزوار خلال عامي ٢٠١١و٢٠١٢م؛ بمعدل التراجع (-١٢.٣%)،(- ٧.٦%) على الترتيب عن عام ٢٠١٠م؛ ويرجع ذلك لثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية وتحذير الدول الأجنبية مواطنيها من الذهاب إلى المنطقة ككل، وهذا ما يبرز من انخفاض أرقام السائحين الأجانب والعرب خلال عام ٢٠١١م. أما في نهاية فترة الدراسة(٢٠٢٠م) فقد شهدت أعداد زوار القلاع والحصون العمانية تراجعا كبيرا؛ بسبب جائحة كوفيد١٩، فقد انخفض عدد الزوار بمقدار(-٣٣.٦%) عن عام ٢٠١٠، وبمعدل تراجع سنوي بلغ (-٦٨.٦%)، وقد ظل هذه التراجع مستمرا في العام التالي حيث بلغ (-٤٦%) عن سنة الأساس وبمعدل سنوي مقداره (- ١٨.٧%) عن العام السابق له، أما في عام ٢٠٢٢م

عاودت الحركة السياحية تعافيها حيث تزايدت عدد الزوار للقلاع والحصون العمانية؛ فقد بلغ ١٩٨ الف زائر تقريبًا بمعدل زيادة سنوية بلغ ٦% عن عام ٢٠٢١م، إلا أنها ظلت منخفضة عن سنة الأساس بمعدل (-١.٤ %)؛ ويرجع ارتفاع عدد الزوار عام ٢٠٢٢م إلى زيادة تدفق جميع فئات الزائرين باختلاف فئاتهم العمرية على مواقع القلاع والحصون.

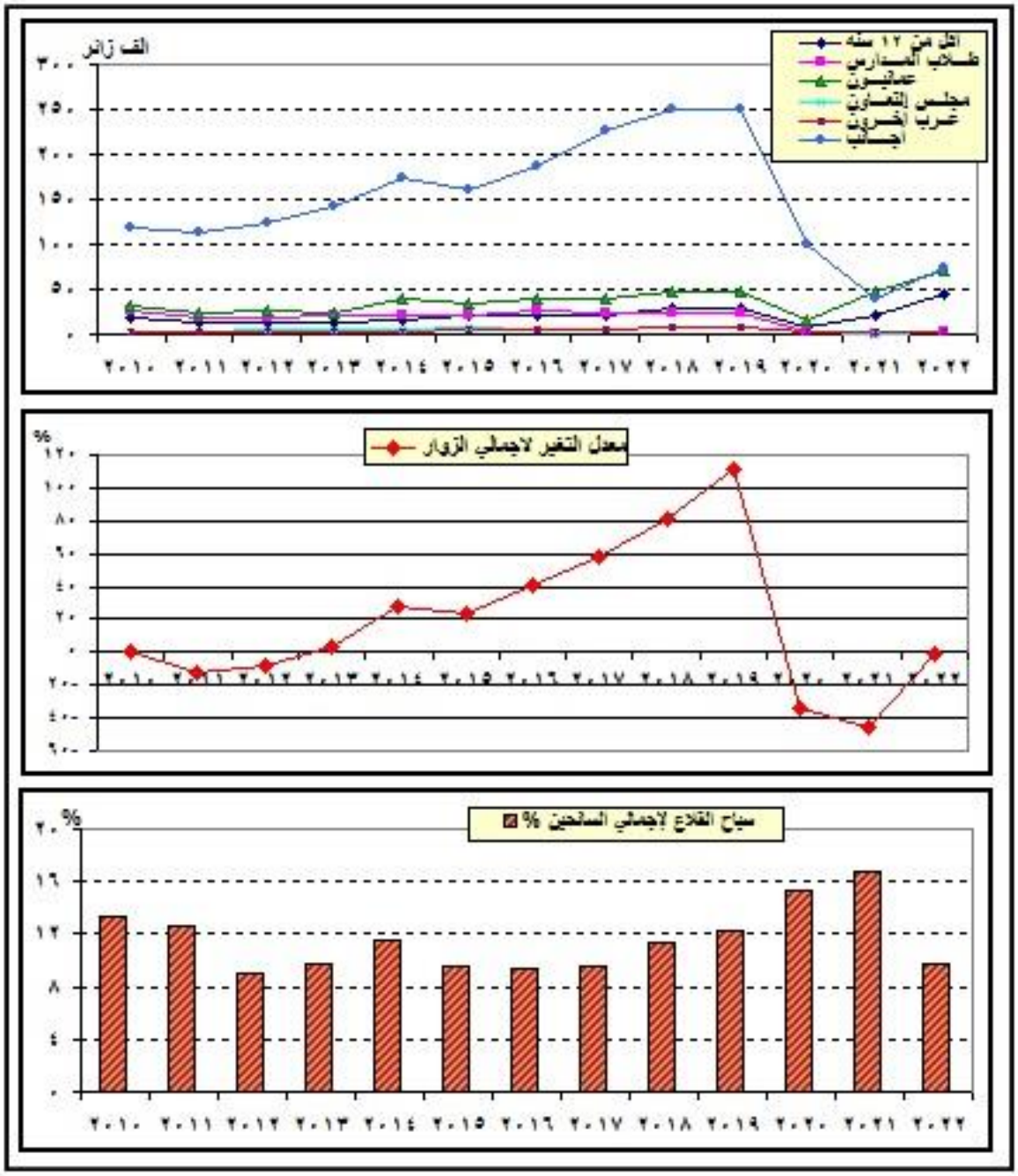

شكل (٣) تطور أعداد زوار القلاع والحصون حسب الجنسية خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٢)

٢- شهد عام ٢٠١٩م أفضل نمو لحركة السياحة العمانية ككل فقد استقطبت السلطنة ٣.٥ مليون سائح، شكل زوار القلاع والحصون منهم ١٢.٢ %، وهنا يظهر أن هذا العام يمثل قمة خط الانحدار العام لحركة سياحة القلاع والحصون العمانية(٢٠١٠- ٢٠٢٢م)، والتي بلغ معدلها ١١١.٦% عن سنة الأساس.

٣- شكلت حركة السياحة من الأجانب والعمانيون أكثر من ثلثي عدد زوار القلاع والحصون عام ٢٠٢٢م، فقد جاءت نسبهم ٣٧.٣ % و٣٥.٦% على الترتيب، فيما جاء الزوار اقل من ١٢ سنة في المكانة الثالثة بنسبة ٢٢.٨%، أي أن الفئات الثلاث السابقة شكلت ٩٥.٧% من إجمالي زوار القلاع العمانية، أما النسب الباقية فيشكلها باقي الفئات من طلاب وعرب وخليجيين. وقد اتجهت ما يقرب من ثلاثة أرباع عدد الزوار لقلاع محافظة الداخلية(٧٣.٨%)، خاصة قلعة نزوى التي استقبلت ٢٨% من جملة الحركة السياحية لقلاع السلطنة، يليها حصن جبرين وقلعة بهلاء حيث شكلا ٧.٣% و٥.١% على الترتيب، ويبرز التحليل السابق وجود توزيع غير متوازن فيما بين المحافظات وأيضا فيما بين القلاع، وهذا يبرز الأهمية النسبية لكل من هذه المواقع بالسلطنة.

٢- المناطق العمرانية الأثرية والتراثية:

تبرز الكثير من المناطق العمرانية الأثرية بالسلطنة- شكل(٤)-، التي تشكل مناطق للجذب السياحي ومنها بمحافظة ظفار، موقع شصر الأثري الذي يقع في شمال شرق ولاية ثمريت على بعد ١٧٠ كم من مدينة صلالة بالقرب من صحراء الربع الخالي، وقد ازدهرت في هذا الموقع تجارة اللبان والخيول العربية، هذا إلى جانب موقع خور روري الأثري (سمهرم) الذي يقع في الجهة الشرقية لمدينة طاقة ويبعد ٣٠ كم عن مدينة صلالة والموقع مسجل ضمن قائمة التراث العالمي؛ وهو عبارة عن آثار قديمة لمدينة مسوره مستطيلة الشكل، شيدت لإحكام السيطرة على تجارة اللبان(عبدالعال،سيد رمضان،٢٠١٧، ص ١٩)، أما منطقة البليد الأثرية المسجلة ضمن التراث العالمي تحت اسم مواقع طريق اللبان - تم تسجيلها باليونسكو عام ٢٠٠٠م-،فتقع على حافة بحر العرب بالقرب من شاطئ الدهاريز بمدينة صلالة وإلى الشرق من قصر الحصن وسوق الحافة، ويضم موقع البليد الاثري كلا من الموقع الأثري ومتحف اللبان(وزارة السياحة بسلطنة عمان ،٢٠١٥)، ومنطقة هانون أو حانون وهي محطة تجميع اللبان من الأودية المجاورة لها وتبعد عن صلالة ٤٠ كم على طريق صلالة ثمريت، وهي ضمن مواقع طريق اللبان.

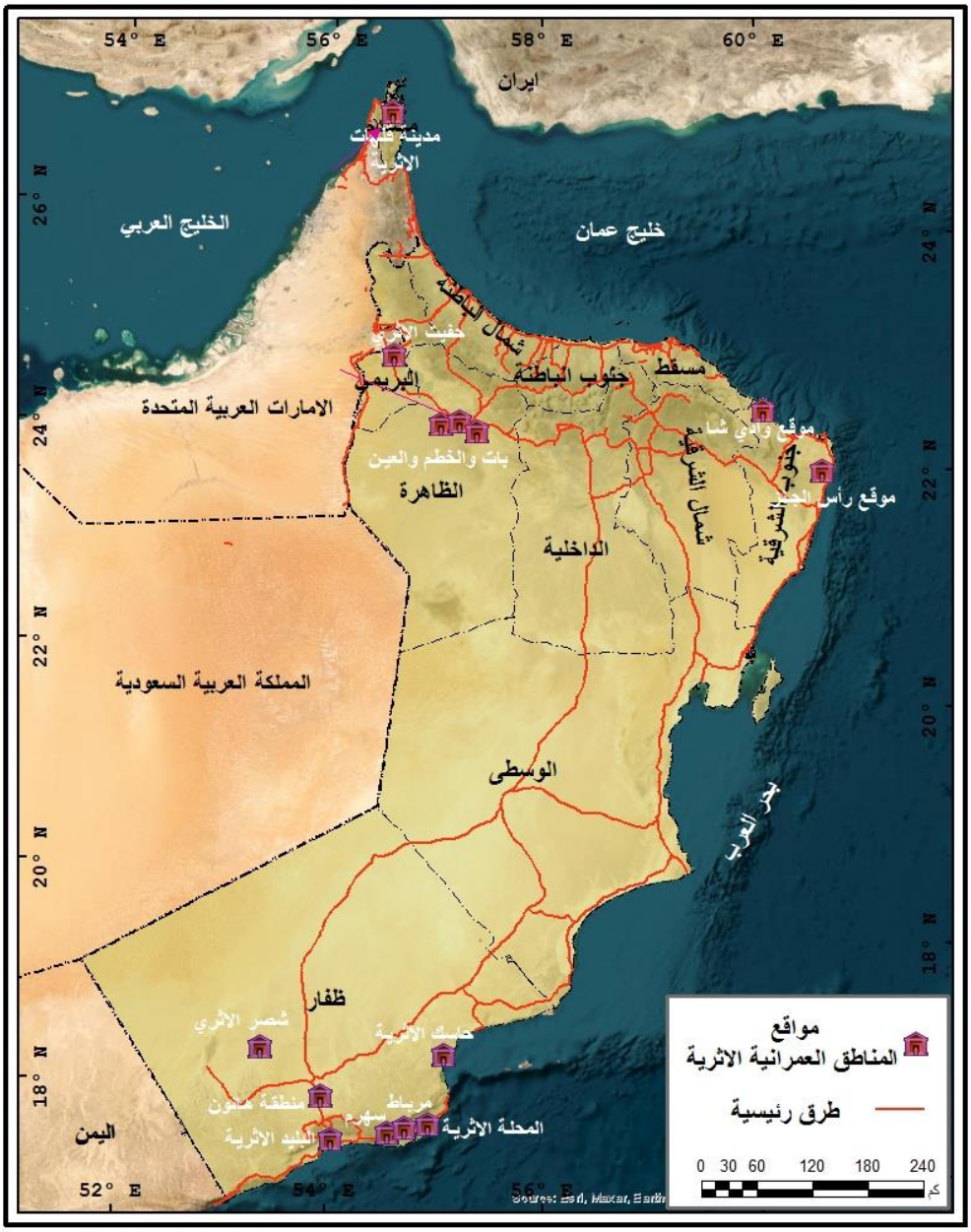

شكل (٤) مواقع المناطق العمرانية التراثية والاثرية بسلطنة عمان ٢٠٢٢

إضافة لما سبق يوجد بمحافظة ظفار موقع مدينة المحلة الأثرية بالقرب من ولاية سدح حيث أثار مدينة ساحلية، ترجع للقرن الثامن عشر، لم يبق منها سوى بقايا جدران ومنازل، أما موقع مدينة حاسك الأثري فهو شبيه بمدينة المحلة، إلا أنها أكثر منها وضوحًا؛ حيث يمكن مشاهدة جدران المسجد وبعض المقابر وترجع تاريخها للقرن الثاني عشر الميلادي(ابوالنصر،

مجدي،٢٠٠٩، ص ٣٨٥)، فيما تقع مدينة مرباط ولاية مرباط في سهل جبل سمحان مطلة على ساحل بحر العرب، وهي مدينة تاريخية تبعد بحوالي ٦٨ كم شرق مدينة صلالة، وقد اشتهرت مرباط في القرن التاسع الميلادي بتربية وتصدير الخيول وتجارة اللبان، ومن ابرز معالمها حصن مرباط والمباني القديمة ذات الطابع العربي الإسلامي القديم.

وفي ولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية يوجد موقع رأس الجنز الذي يعود إلى الألف الرابع قبل الميلاد، وكذلك موقع وادي شا بنيابة طيوي، أضف لذلك أيضا موقع رأس الحد في المنطقة الشرقية والذي يعتبر أثراً لفترة ما قبل التاريخ في سلطنة عمان، وفي محافظة البريمي يقع موقع حفيت الأثري وهو عبارة عن مستوطنة قديمة يرجع تاريخها إلى الألف الثالث قبل الميلاد(https://omaninfo.om/module.php?m=pages-showpage&CatID=175&ID=574.)، أضف الي ذلك مواقع بات والخطم والعين في ولاية عبري بمحافظة الظاهرة، وهي عبارة عن مدافن أثرية تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد وتحديداً إلى فترة أم النار التاريخية، ونظراً لأهميتها الأثرية فقد تم إدراجها على لائحة التراث العالمي باليونسكو في عام ١٩٨٨م، وفي عام ٢٠١٨م ادراجت مدينة قلهات الاثرية لقائمة التراث العالمي، والتي ازدهرت في الفترة ما بين القرن الثالث عشر والقرن الخامس عشر، وتتميز بموقعها الاستراتيجي المهم عند مضيق هرمز(https://onc.om/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8). فضلا عما سبق توجد العديد من المواقع الأثرية والتراثية التي تمثل اغلب العصور بالأراضي العمانية.

٣- المتاحف:

تحرص أغلب دول العالم على تأسيس المتاحف وزيادة عددها، ورفع مستواها، وذلك لحفظ مصادر التراث من الضياع أو التلف، وأيضا لأهداف تعليمية وثقافية وتاريخية واقتصادية، فجذب أعداد كبيرة من المواطنين والسائحين لزيارة المتاحف، يساعد في زيادة رسوم تذاكر دخولها مما ينعكس على توفير العوائد الاقتصادية لها، وتوفير فرص العمل، وقد أظهرت الدراسات أن المتاحف تأتي في المرتبة الثانية كعامل جذب للسياح الثقافيين بعد المواقع التاريخية التي جاءت في المرتبة الأولى(طبيشات، نواف وصالح، اشرف ،٢٠١٦، ، ص ١٥٨)، ومن هذا المنطلق واستكمالا لمنظومة التراث العماني، ركزت السلطنة خلال العقود الأخيرة على إقامة المتاحف والتي بلغ عددها بالسلطنة عام ٢٠٢٠م اثني عشر متحفا، ما بين متاحف حكومية وخاصة- جدول(٣) -، أضف لذلك المتاحف وبيوت التراث الخاصة

والتي تنتشر بمختلف محافظات السلطنة والتي بلغ عددها قرابة ٢٠ متحف تم منح الترخيص النهائي لتسع متاحف منها، وهي: متحف مدحاء، متحف أبناء مجان، متحف بيت ادم، متحف بدية، متحف العفية التراثي، متحف بيت الدروازة، متحف بيت نورورز، متحف فتح الخير، متحف أمجاد عمان(المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠٢٢، ص ٤٢٣)، وتتعدد الجهات المشرفة على هذه المتاحف ما بين وزارة التراث والسياحة ووزارة الدفاع والمكتب السلطاني، فضلا عن عدد من الجهات الخاصة المالكة لها.

جدول (٣) توزيع أعداد الزائرين على مستوى المتاحف ومعدل التغير عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠

م	الجهة التابع لها	المتحف	المحافظة	عام ٢٠١٧	%	عام ٢٠٢٠	%	معدل التغير %
١	حكومية	متحف ارض اللبان	ظفار	١٠٣٧٧٠	٢٨.٦	١١٨٧١	١١.١	٨٨.٦-
٢	حكومية	المتحف الوطني	مسقط	٧٥٦٨٦	٢٠.٨	٣٣٨٥٦	٣١.٧	٥٥.٣-
٣	حكومية	متحف الطفل	مسقط	٢٧٤٩٥	٧.٦	٨٣٩٩	٨	٦٩.٥-
٤	حكومية	متحف التاريخ الطبيعي	مسقط	١٦٤٨٧	٤.٥	٤٠٢٧	٣.٨	٧٥.٦-
٥	حكومية	متحف قوات السلطان المسلحة	مسقط	٢٦٧٩٣	٧.٤	٣٥٥٨	٣.٣	٨٦.٧-
٦	حكومية	متحف بيت البرندة	مسقط	٧٧٠٢	٢.١	١٩٥٤	١.٨	٧٤.٦-
٧	حكومية	المتحف العماني الفرنسي	مسقط	٢٣٦٦	٠.٧	٥١٠	٠.٥	٧٨.٤-
٨	حكومية	متحف المدرسة السعيدية للتعليم	مسقط	٤٩٩١	١.٤	٦٠١	٠.٦	٨٨-
٩	حكومية	متحف النقود	مسقط	٥٥٣	٠.٢	٨٦	٠.١	٨٤.٤-
١٠	خاصة	متحف بيت الزبير	مسقط	٩٣٤٨٧	٢٥.٨	٣٨٧١٩	٣٦.٣	٥٨.٦-
١١	خاصة	متحف غاليه للفنون الحديثة (المكان والناس)	مسقط	٣٦٧٥	١	١٣١٩	١.٢	٦٤.١-
١٢	خاصة	متحف بيت الغشام	جنوب الباطنة	-	-	١٧٧٠	١.٦	-
الاجمالي		١٢		٣٦٣٠٠٥	١٠٠	١٠٦٦٧٠	١٠٠	٧٠.٦-

المصدر:١- عام ٢٠١٧م اعتمادا على المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، إحصاءات الثقافة، الإصدار الرابع ٢٠١٨. ص ١١
٢- عام ٢٠٢٠ اعتمادا على المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، إحصاءات الثقافة، إصدار ٢٠٢١. ص ٢٢

يتبين من الجدول (٣) والشكل(٥ و ٦) ما يلي:

١- بلغ إجمالي عدد الزائرين للمتاحف عام ٢٠٢٠م نحو ١٠٧ الف زائر بمعدل انخفاض ٧٠.٦% عن عام ٢٠١٧م؛ بسبب انتشار وباء كوفيد ١٩، مما تسبب في إغلاق هذه المتاحف، إلا أن هذه الأعداد أخذت في الزيادة التدريجية عام ٢٠٢١م، حيث بلغت ١١٥ الف زائر؛ نتيجة تخفيف القيود من هذه الجائحة.

٢- استحوذت ثلاثة متاحف على ٧٩.١ % من أجمالي زوار المتاحف بالسلطنة عام ٢٠٢٠م، وجاءت نسب هذه المتاحف على التوالي: متحف بيت الزبير(٣٦.٣ %)، المتحف الوطني(٣١.٧ %)، متحف ارض اللبان(١١.١ %)، علما بان متحف ارض اللبان احتل في المكانة الأولى عام ٢٠١٧م، ويرجع السبب في تراجع الزائرين له في عام ٢٠٢٠م بمعدل (-٨٨.٦ %)،إلى تعرضه للإغلاق خلال جائحة كوفيد ١٩ وذلك خلال موسم خريف صلالة الذي يمتد من شهر يوليو إلى نهاية أغسطس، وهذه هي في فترة الرواج السياحي بمحافظة ظفار.

٣- يعد المتحف العماني الفرنسي من أوائل المتاحف التي افتتحت بالسلطنة، فقد افتتح عام ١٩٧٨م، -عرف سابقا باسم متحف بيت السيد نادر بن فيصل بن تركي- وقد انتقل المتحف إلى منطقة روي بمسقط عام ١٩٨٨م، حيث يقع في ظلال قلعتي الجلالي والميراني التاريخيتين وإلى جوار سور مسقط ومقابل قصر العلم العامر، وهذا المتحف تابع لوزارة التراث والثقافة- حاليا وزارة التراث والسياحة -، وقد بلغ عدد زواره عام ٢٠٢٠م نحو٥١٠ زائر بتراجع (-٧٨.٤ %) عن عام ٢٠١٧م، كما تشرف الوزارة على عدة متاحف رسمية، منها: متحف التاريخ الطبيعي والذي يقع بمجمع وزارة التراث والثقافة بمنطقة الخوير بولاية بوشر، والمتحف العماني الفرنسي الذي يقع في مدينة مسقط القديمة على مقربة من قصر العلم العامر، كما تشرف الوزارة على متحف الطفل الواقع بمنطقة القرم بمحافظة مسقط والذي افتتح في ١٤ نوفمبر ١٩٩٠م، وقد استقطب هذا المتحف ٨% من إجمالي زوار المتاحف بالسلطنة عام ٢٠٢٠م، لكن بنسبة تراجع (-٦٩.٥ %) عن عام ٢٠١٧م.

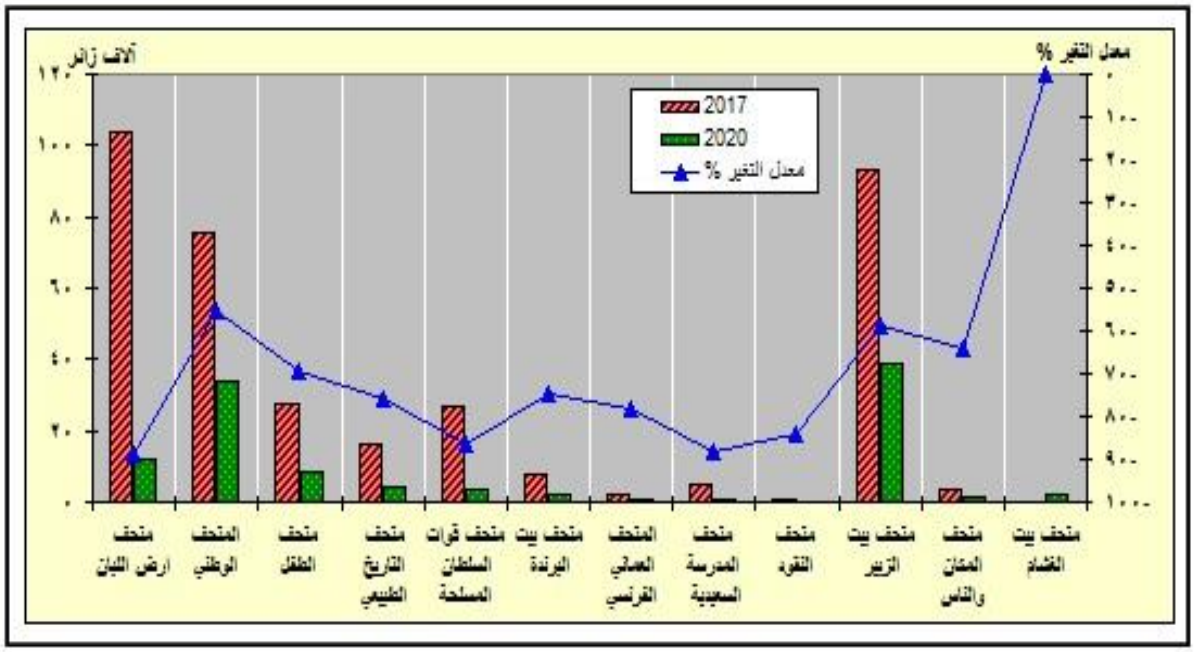

شكل (٥) توزيع أعداد الزائرين على مستوى المتاحف ومعدل التغير عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠

٤- تشرف وزارة الدفاع على متحف قوات السلطان المسلحة الذي افتتح عام ١٩٨٨م، وهو يقع في قلعة بيت الفلج، ويشرف مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية على متحف أرض اللبان الذي افتتح عام ٢٠٠٧م بمنتزه البليد الأثري بمنطقة الحافة بمدينة صلالة على بعد ٥ كم من مركز المدينة، وتبلغ المساحة الإجمالية للمتحف ٢٢٠٠ متر، وتبرز أهمية هذا المتحف في عرضه للمراحل والحقب التاريخية التي مرت بها سلطنة عمان خلال ٧٠٠٠ سنة، إضافة لما سبق يجسد المتحف البحري الذي أنشئ عام ١٩٨٧م بولاية صور شتى جوانب التراث البحري، ومن أبرز المتاحف أيضا متحف العملات النقدية العمانية، ويختص بعرض العملات النقدية التي تم تداولها في عمان منذ فترة ما قبل الإسلام، وقد افتتح عام ١٩٩٩م بمبنى البنك المركزي العُماني بمدينة مسقط، وفي عام ٢٠١٣م تأسس المتحف الوطني المتحف الوطني بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦٢)، ويقع المتحف مقابل قصر العلم العامر بمسقط، وتبلغ المساحة الإجمالية لأرض المتحف ٢٤ الف م٢، ومساحة المبني ١٣.٧ الف م٢، وقد أقيم المتحف الوطني ليحتضن مفردات التراث الثقافي العماني بشقيه المادي والمعنوي.(https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%)

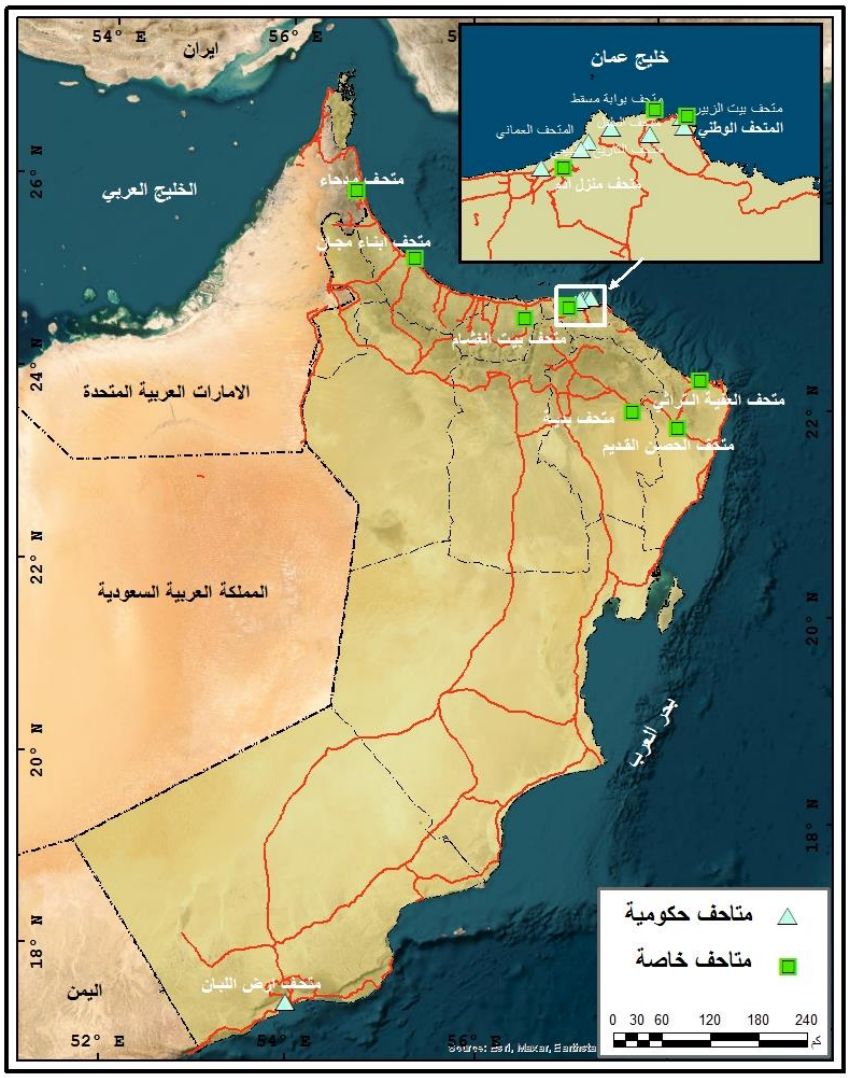

شكل (٦) التوزيع الجغرافي للمتاحف العمانية عام ٢٠٢١

٥- ومن أهم المتاحف الخاصة – شكل (٦)- متحف بيت الزبير الذي افتتح عام ١٩٩٨م بمدينة مسقط القديمة، فيما افتتح متحف المكان والناس – غالية للفنون سابقا- عام ٢٠١٣م في مدينة مطرح بمحافظة مسقط، كما افتتح في نفس العام السابق متحف بيت آدم بمدينة السلطان قابوس بمحافظة مسقط، أما متحف أبناء مجان فيقع بولاية صحار في محافظة شمال الباطنة وقد افتتح عام ٢٠١٤م، ومن المتاحف الخاصة المميزة أيضا متحف بيت الغشام الذي أفتتح عام ٢٠١٦ بولاية وادي المعاول في محافظة جنوب الباطنة (https://almahrahpost.com/news/20767#.Y761sH3P3IU)، وكذلك متحف مدحاء بولاية مدحاء بمحافظة مسندم، الذي افتتح عام ٢٠١٨م، وفي محافظة جنوب الشرقية فيوجد

متحف الحصن القديم بولاية الكامل وكذلك متحف العفية التراثي بولاية صور، فيما يقع متحف بدية بالقرب من حصن المنترب بولاية بدية محافظة شمال الشرقية.

٣- الأفلاج:

تعد الأفلاج(*) إحدى الموروثات الحضارية والتراثية العمانية، التي برهنت على قدرة الإنسان العماني في بناء وإثراء التراث الحضاري العالمي؛ لذا أدرجت اليونسكو نظام الأفلاج العمانية لقائمة التراث العالمي باعتباره جزءا أصيلا من نسيج حياة المجتمع العماني، يعود إلى القرن السادس قبل الميلاد، وتعد عمان من الدول القليلة التي تستخدم هذا النظام الفريد من نوعه في الحصول على الموارد المائية. ويبلغ عدد الأفلاج بسلطنة عمان ٤١١٢ فلجا لم يبق منها غير ٣٠١٧ فلج- اندثر ربعها تقريبا بالإهمال أو بالجفاف-، بإجمالي أطوال ٢٩٠٠ كم، كما تصل المساحات الزراعية التي ترويها هذه الأفلاج ١٨٥٣٦ هكتار أي ٣٠ % من إجمالي المساحة المزروعة في سلطنة عمان، ورغم وجود الأفلاج في ٤١ ولاية، إلا أنها تتركز بنسبة ٣٨ % في محافظتي شمال وجنوب الباطنة- جدول()-، في حين ينعدم وجودها في المنطقة الوسطى ومحافظة ظفار لأسباب طبيعية في الغالب، فالمنطقة الوسطى شديدة الجفاف ولا توجد بها مياه جوفية قريبة يمكن استغلالها بطريقة الفلج، أما ظفار فان الامطار تنحصر في الشريط الساحلى ومياهها الجوفية غالبا ما تظهر على شكل عيون (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%).

جدول (٤) التوزيع الجغرافي للأفلاج في سلطنة عمان عام ٢٠٢١م

المناطق	شمال الباطنة	جنوب الباطنة	شمال الشرقية	جنوب الشرقية	الداخلية	الظاهرة	مسقط	المجموع
عدد الأفلاج	١١٠٤	٤٥٧	٥٠٠	٣٤٦	٧٥٠	٧١٦	٢٣٩	٤١١٢
%	٢٦.٩	١١.١	١٢.٢	٨.٤	١٨.٢	١٧.٤	٥.٨	١٠٠
المصدر: وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، عيون الماء في سلطنة عملن، ٢٠٠٤(بتصرف)								

(*) يعرف الفلج وفقا للمرسوم السلطاني رقم ٩٤/٣ على أنه قناة مشقوقة في باطن الارض أو سطحها لتجميع المياه الجوفية أو مياه العيون والينابيع أو اعتراض وتجميع السيول وتوزيعها للاستخدام في الاغراض المختلفة، ويمكن التمييز بين ثلاثة انواع للافلاج وفقا للمعايير الانشائية هي: الداوودية والغيلية والعينية. للاستزادة انظر: جمال الدين، وفيق، ٢٠٠٦، ص ص ٦ - ١٠.

يتبين من الجدول(٤) وشكل (٧) تباين أعداد الأفلاج من ولاية لأخرى، وجاءت ولاية صحار في المرتبة الأولى حيث تم حصر ٤٠٨ فلجا فيها تمثل ٩.٩% من جملة أعداد الأفلاج في عمان، تليها ولاية عبري بمعدل ٨.٨% ثم ولاية الرستاق بمعدل ٧.١%(جمال الدين، و فيق ،٢٠٠٦، ص ١٩) وعلى مستوى المحافظات تصدرت محافظة شمال الباطنة مناطق عمان بنسبة ٢٦.٩% من مجموع الأفلاج، وتأتي صحار في مقدمة ولاياتها، تليها الخابورة وصحم، وتأتي منطقة الشرقية في بين مناطق السلطنة بنسبة ٢٠.٦%، تليها المنطقة الداخلية في المركز الثاني بنسبة ١٨.٢% ثم محافظة الظاهرة بنسبة ١٧.٤%، فشمال الشرقية بنسبة ١٢.٢ % فجنوب الباطنة بنسبة ١١.١%، ثم جنوب الشرقية ٨.٤ % وفي المكانة الأخيرة تأتي محافظة مسقط بنسبة ٥.٨% جملة عدد الأفلاج بالسلطنة.

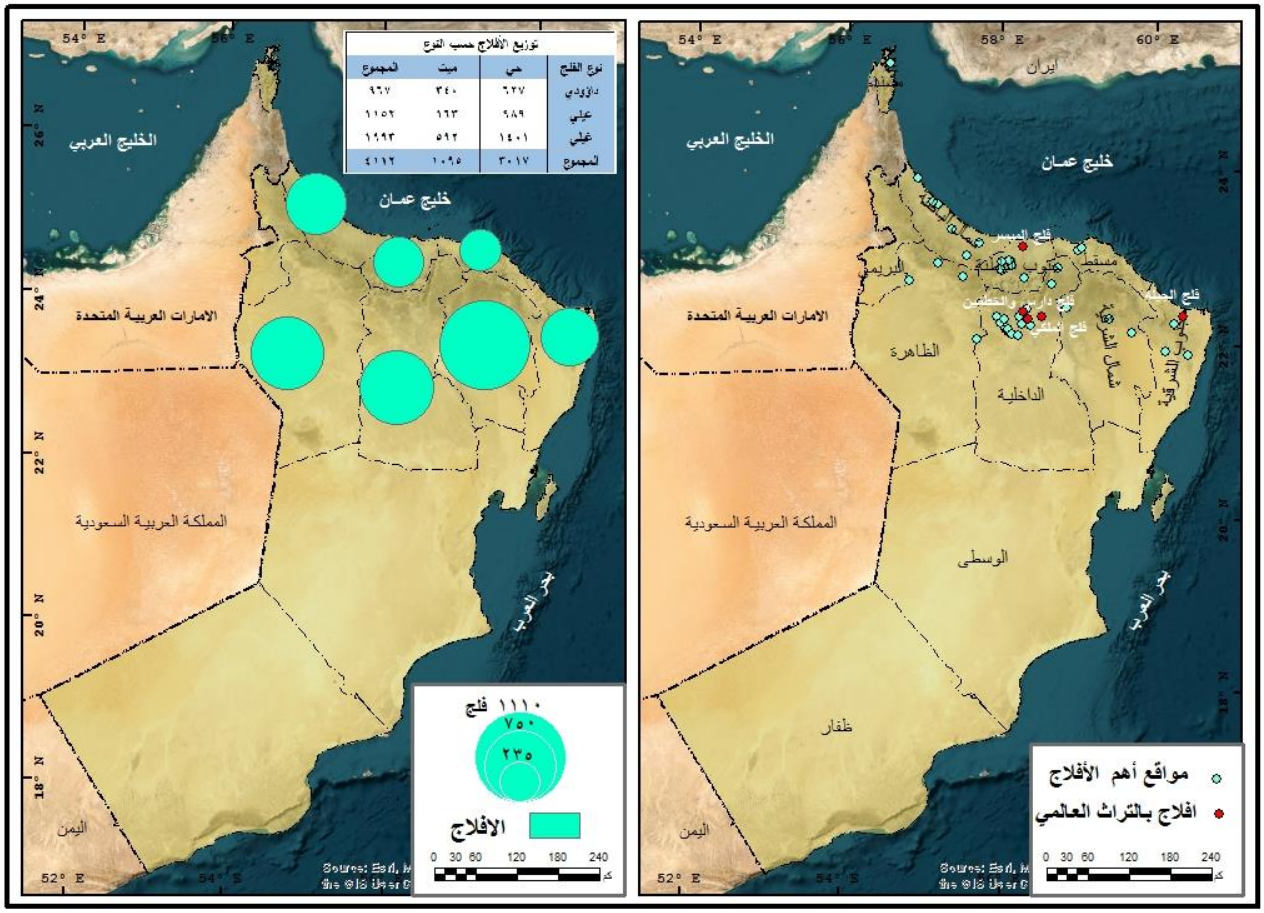

شكل (٧) التوزيع الجغرافي للأفلاج في سلطنة عمان ٢٠٢١

وتماشيا مع ما سبق يمكن التأكيد على أن الأفلاج العمانية تمثل أحد المعالم الحضارية والتاريخية التي يقصدها الزوار والسياح، وفي هذا الإطار بذلت الحكومة العمانية –وما زالت– جهودا كبيرة للمحافظة على الأفلاج وبقائها كأهم المعالم التاريخية، وأهم المزارات السياحية، حيث عمدت الحكومة خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦ على صيانة ١٩٥٣ فلجا أنفقت عليها أكثر من ١٧.٣ مليون ريال عماني، وفي ضوء الاهتمام وهذه الأهمية التي تشكلها هذه الأفلاج العمانية وعمرها الضارب في جذور التاريخ، فقد قررت لجنة التراث العالمي في منظمة "اليونسكو في شهر يوليو عام ٢٠٠٦م إدراج خمسة أفلاج عمانية ضمن قائمة التراث العالمي، وهذه الأفلاج، هي:

أ– فلج دارس الذي يوجد بولاية نزوى في محافظة الداخلية، تحت سطح الجبل الأخضر وعلى بعد ١٨٠ كم من محافظة مسقط، وهو أشهر فلج داؤودي بالسلطنة، كما أنه أكبر الأفلاج الموجودة بمحافظة الداخلية، إذ يبلغ طول قنواته ٧٩٩٠ مترا، ويستمد هذا الفلج معظم مياهه من الوادي الأبيض، وتتجلى أهميته في ري ١٧١٥ كم٢ من الأراضي الزراعية(منخي، سعدية و وفيق، هند،٢٠١٤، ص ص ٢١٥ – ٢١٦).

ب– فلج الخطمين: هو من الأفلاج الداؤودية بناحية بركة الموز أحدى قرى محافظة الداخلية، ويحصل على مياهه من وادي المعيدن حيث ينبع من سفح الجبل الأخضر، ويبلغ طوله ٢٤٥٠ مترا، ومن مميزات هذا الفلج الدقة في توزيع المياه وديمومة استمراريتها طوال العام، فضلا عن مرور قناته داخل حصن بيت الرديده والمعالم الأثرية والمساكن القديمة– صورة(٣)– بالمنطقة الداخلية وهي ذات طابع ترابي يعكس الطراز المعماري القديم(منخي، سعدية و وفيق، هند،٢٠١٤، ص ص ٢١٧ – ٢١٨).

ج– فلج الميسر: يقع في حلة العلاية بولاية الرستاق بمحافظة جنوب الباطنة، وهو من الأفلاج الداؤودية العميقة، حيث يصل عمقه نحو ٥٠ متر، ويعتبر من الأفلاج ذات التدفقات الكثيرة والذي يبلغ طوله حوالي ٥٧٨٣ مترا، ويقسم فلج الميسر – صورة(٤)– إلى فلجين او غيزين غيز الفوق وغيز التحت وكل واحد منهما ايضا يقسم إلى فلجين وبذلك تكون جملة الأفلاج التي ينقسم منها فلج الميسر هي أربعة أفلاج(منخي، سعدية و وفيق، هند،٢٠١٤، ، ص ٢٢٢). وتعتبر قلعة الرستاق من أهم المعالم السياحية والأثرية في الموقع، كما توجد حارات تاريخية قريبه منه، مثل حارة المزاريع وحارة الرحى وبيت اللمكي، ويمتاز فلج الميسر بوجود الساعة الشمسية (اللمد)، ومازال الاهالي يستخدمونها في توزيع مياه الفلج(النوفلي، حميد بن سبف، ٢٠٢٠، ص ١١١).

د- الفلج الملكي: يقع بولاية إزكي بمحافظة الداخلية، وهو أكبر الأفلاج الموجودة في السلطنة من حيث عدد السواعد المغذية والتي بلغ عددها ١٧ ساعد، كما أنه أطول فلج بمحافظة الداخلية إذ يبلغ طوله ١٤٨٧٥ متر، ويغطي هذا الفلج مناطق زراعية واسعة تصل إلى ١٥٧٢ كم٢، وينقسم فلج الملكي إلى قسمين، أحدهما يروي منطقة نزار أما الآخر فيروي منطقة اليمن. ونتيجة لقلة الأمطار والضغط على الخزان الجوفي المغذي للفلج نتيجة التوسع العمراني، قل تدفق هذا الفلج(منخي، سعدية و وفيق، هند،٢٠١٤، ، ص ٢١٨)، ولكن بقى الهيكل الإنشائي لهذا الفلج وقناته بحال جيد، ومن أهم المعالم الأثرية والسياحية في الموقع وجود حارتين قديمتين بالقرب من الفلج، هما حارة النزار وحارة اليمن، بالإضافة إلى غار جرنان وحصن إزكي(النوفلي، حميد بن سبف، ٢٠٢٠، ص ١١١).

هـ- فلج الجيلة: سمي هذا الفلج نسبة لقرية الجيلة التي يقع بها وتتبع ولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية، وهو إحدى الأفلاج العينة الذي يتغذى من إحدى من وادي شاب، ويصل طول قنواته إلى ١٦١ مترا، وتقدر مساحة الأراضي الزراعية التي يرويها بنحو ١٠٠٣٤ م٢، إضافة لاستخدامات الحياة اليومية، ومن المعالم الأثرية القريبة من موقع فلج الجيلة وجود ٩٠ برجا، عبارة عن مدافن من حقبة زمنية تعود إلى فترات ما قبل التاريخ ولا تزال في حالة جيدة. ويحتوي الفلج على ثلاثة جسور تعبر من خلالها قناة الفلج، وهي مثبتة بطريقة هندسية قديمة باستخدام الحصى وغصون أشجار الرمان(النوفلي، حميد بن سبف، ٢٠٢٠، ، ص ١١٢)

٤- الأسواق التراثية القديمة:

تتميز سلطنة عمان بأسواقها التاريخية والتي تعتبر أحد معالم التراث الثقافي المادي التي تسهم في الجذب السياحي بالسلطنة، وتنتشر هذه الأسواق في الكثير من المدن العمانية، ففي مسقط يوجد سوق مطرح -صورة (٥)- الشهير والذي يتجاوز عمره قرنين من الزمان، وفي محافظة الداخلية يوجد سوق بهلاء القديم وسوق نزوى الذي ينقسم إلى سوق الصنصرة بالجزء الشرقي وسوق نزوى بالجزء الغربي منه، هذا إلى جانب سوق الرستاق بمحافظة جنوب الباطنة وسوق صحار في محافظة شمال الباطنة، وسوق صور بمحافظة جنوب الشرقية، وسوق الحصن والحافة بصلالة في محافظة ظفار(الريداوى، قاسم ، ٢٠١٤، ص ٨٥٦)، وسوق عبري بمحافظة الظاهرة، وسوق سناو بولاية المضيبي بمحافظة شمال الشرقية، وهذه الأسواق تعدُّ فرصة مثالية للتعرف على التراث الثقافي العماني، فلعل ما يشاهد في بعض الأسواق من

تراث معماري يصور الواقع القديم لهذه الأسواق، فضلا عن الصناعات التقليدية التي انتشرت بها، لاسيما في صناعة الخناجر والمصنوعات الفخارية...الخ.

وعلى الرغم من أن الأسواق التقليدية التراثية في السلطنة تختلف في محتواها من البضائع، إلا أن جميعها تتفق في طرازها المعماري المستوحى من نمط العمارة الإسلامية، لذلك فإن تلك الأسواق تمثل نماذج رائعة من فنون العمارة والتراث العُماني الأصيل. ومن الأسواق التراثية التي تشتهر بطابعها التقليدي سوق الحصن الذي يقع في وسط الأحياء القديمة لمدينة صلالة وتتسم معظم معروضاته بالطابع التراثي مثل المصنوعات القديمة كالمجامر وغيرها من المشغولات اليدوية التراثية، فيما يعد سوق الحافة الذي يبعد ٣ كم من مدينة صلالة المكان الأمثل لشراء أجود أنواع اللبان والبخور(المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،٢٠١٥ ، ص٤٢)، فيما يشكل سوق نزوى أهم وأعرق الأسواق التقليدية بسلطنة عمان، بما يحتضنه من تراث في تفرعاته وتقاسيمه، التي تضم الكثير من الصناعات التقليدية المحلية كصناعة الخناجر والفضة والنحاس والسعفيات والصاروج العماني، ومن المميز بأن سوق نزوى القديم يوجد في المنطقة المحيطة بقلعة نزوى. أما سوق مطرح فيتسم بتشعبات ممراته الضيقة وتشكله الأزقة والحارات المتعرجة، كما أن جميع شوارعه مسقوفة بالمظلات الخشبية، وقد أكسب هذا النمط المعماري بالإضافة إلى موقعه رواجا للسوق حتى صار الوجهة الأبرز للسياحة بمسقط، فيما يقع سوق سناو بنيابة سناو التابعة لولاية المضيبي، وينقسم لعدة أجزاء تعرض فيها السلع من التمور والخناجر العُمانية والفضيات ...الخ.

٥- المساجد والجوامع الأثرية:

تعد المساجد الأثرية شاهد عيان على تفوق الإنسان العُماني في مجال العمارة والفنون الإسلامية، حيث قام العُمانيون بتشييد المساجد والجوامع الأثرية التي تنتشر بالمناطق والمحافظات العمانية، ففي محافظة الداخلية يتواجد أعداد كبيرة من هذه المساجد القديمة بولايات نزوى وسمائل والحمراء، ففي ولاية نزوى يوجد مسجد الشيخ ومسجد الشواذنة في حارة العقر إحدى ضواحي مدينة نزوى التاريخية، وجامع سعال الذي بني في السنة الثامنة من الهجرة بالإضافة إلى عدد كبير من المساجد القديمة منها جامع نزوى، ومسجد الشرجة، ومسجد االنصر، ومسجد الشرع بقرية تنوف

(https://heritageoman.wordpress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%)، أما ولاية سمائل فيقع مسجد المضمار الذي يعود تاريخ بنائه إلى السنة السادسة للهجرة، كما يوجد بمدينة سمائل مسجد المزارعة الذي يعود محرابه لعام ٩٧٤هـ (١٥٦٧م)، هذا إضافة لمسجد قصر بقرية منال (https://groups.google.com/g/ashomsa2006/c/sPa1DkEKMqg?pli=1)، وفي ولاية الحمراء بمحافظة الداخلية يقع جامع العرض الذي يرجع للقرن الرابع الهجرى، كما يوجد ايضا بنفس الولاية جامع القرية الذي يقع شرق مدينة الحمراء ويتسع لنحو ٢٠٠ مصلي، وفي ولاية منح يقع مسجد العالي في المحلة القديمة وقد بني في عام ٩٠٩م.

كما تنتشر المساجد القديمة بمحافظات السلطنة الأخرى، ففي محافظة جنوب الباطنة يقع جامع نخل القديم بمدينة نخل، فيما تضم ولاية شناص بمحافظة شمال الباطنة مسجدين اولهما مسجد العقر في حلة العقر والثاني مسجد أبو بقرة على ساحل قرية أبو بقرة، وفي محافظة شمال الشرقية يقع مسجد العقبة بولاية إبراء على سفح جبل الناصري، ويتجه محراب هذا المسجد إلى قبلة بيت المقدس، وقد اتخذت الولاية منه شعارا له، وفي محافظة جنوب الشرقية يقع مسجد الجامع بولاية جعلان بني بوعلي، كما يتواجد بولاية عبري بمحافظة الظاهرة يقع كلا من مسجد الشيخ شبيب في مدينة الغبي الأثرية ومسجد الحليلة. لا تقتصر المساجد القديمة الأثرية بسلطنة عمان على المساجد السابق ذكرها بل يوجد عدد كبير من المساجد بين الجبال والوديان البعيدة عن المنطقة المأهولة بالسكان وتسمى بمساجد العباد ويظهر ذلك جليا في ولايات نزوى، بهلاء والرستاق، وهي مقر للعباد الصالحين الذين يفرون للاعتكاف بها، أضف لذلك المساجد المبنية داخل الحصون والقلاع وتعتبر جزءا منها مثل مسجد حصن عبري، مسجد البياضة بقلعة الرستاق، مسجد حصن جبرين، مسجد حصن جعلان بني بوحسن ومسجد حصن صور(https://groups.google.com/g/ashomsa2006/c/sPa1DkEKMqg?pli=1)، ومما تجدر الاشارة اليه إلي أن جامع السلطان قابوس الأكبر بمحافظة مسقط وعلى الرغم من حداثته(٢٠٠١م)، الا انه يعد مزاراً سياحياً، حيث يتميز باحتوائه على عدد من الفنون المعمارية والجداريات – صورة(٦)- بجانب الممرات والقباب والحدائق والنوافير المائية.

٦- الأضرحة:

الأضرحة هي تلك الأماكن المقدسة للأولياء والصالحين وهي عبارة عن مباني يوجد بداخلها قبر نبي أو ولي، وتعتبر سلطنة عمان واحدة من الدول التي تحتوي على عدد كبير من الأضرحة والمقامات

التي تؤول للصحابة وأولياء الله الصالحين، وتلك الأماكن تعد بمثابة أماكن يقصدها الناس من جميع أنحاء العالم، إلى أن أصبحت من المزارات الدينية الشهيرة، وقد اشتهرت محافظة ظفار بانتشار واسع لهذه الأضرحة، فهي تجمع العديد من الأضرحة للأنبياء عليهم السلام ومنها: ضريح النبي أيوب عليه السلام والذي يقع على بعد ٤٠ كم شمال غرب مدينة صلالة في مرتفعات أتين بجبال ظفار بالقرب ويوجد بالقرب من الضريح آثار قدم ومصلى وعين ماء وحوض منحوت في الصخر(ابوالنصر، مجدي، ٢٠٠٩، ص ٣٨٥)، كما أن الطريق من إتين إلى الضريح محاط بالوديان والمناظر الطبيعية على جانبيه. أما ضريح النبي عمران فيقع بمنطقة القوف شرق مدينة صلالة (جنوب مطار صلالة) وسط حديقة ويشكل هذا الضريح نقطة جاذبة رئيسة للسياحة الآسيوية خاصة الباكستانية (ابوالنصر، مجدي، ٢٠٠٩، ص ٣٨٦) وبالقرب من ضريح النبي عمران بمنطقة القوف وعلى بعد مسافة قريبة يوجد موقع اثر (دحقة) ناقة النبي صالح عليه السلام، كما يوجد بمحافظة ظفار ضريح النبي هود عليه السلام الواقع في منطقة زيك، كما يقع ضريح نبي الله صالح بن هود في مرتفعات منطقة حاسك.

إلى جانب أضرحة الأنبياء توجد بمحافظة ظفار العديد من القبور لبعض الشخصيات الإسلامية العلمية وفقهاء العلماء التي لعبت دورا في الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية في المنطقة مثل قبر الصحابي الجليل زهير بن قرضم بمرباط، وقبر العلامة الصوفي محمد بن علي المعروف باسم صاحب مرباط (راعي مرباط)المتوفى بمرباط سنة ٥٥٦ هجرية، وقبر (القلعي) العالم الفقيه وأحد اتباع الإمام الشافعي، والشيخ العفيف (راعي طاقة)، وعابر بن هود بمنطقة حمران بين أرزات وطاقة، وهود بن عابر بمنطقة شيحيت بالجبل الأوسط، والسامري بقرب البليد مرورًا بصلالة، وقبر (بن عربية) في ريسوت(الشنفري، خالد بن سعد ،٢٠٢١ https://alroya.om/post/288057).

ثالثا: دور التراث الثقافي المادي في التنمية المستدامة وحفظ الهوية العُمانية.

يخلق التراث الثقافي مفهوم الهوية ويؤكد على الجذور والاستمرارية، فمن خلاله يتم توريث رسالة الهوية وإيصال فكرة الانتماء من الأجداد إلى الأحفاد، وإذكاء روح الوطنية للمجتمع، لذا فإن الحفاظ عليه هو حماية للهوية الثقافية، كما أنه يعتبر أحد أهمّ مبادئ التنمية المستدامة؛ ولا يقتصر الأمر على حماية العناصر التراثية المادية داخل المتاحف، وإنما البحث في قابليتها للتحديث عبر إحيائها وتثمينها، والسعي لتوظيفها لخدمة الأهداف التنموية، وذلك بخلق وظيفية للتنمية التراثية تراعي البعد الجغرافي، وهذا ما يتجلى بصورة واضحة في الهوية العمرانية العمانية، حيث تشكلت من اندماج

الهويتين (الطبيعية والإنسانية) فصنعت بذلك الصور والتكوينات التي توجد بالقرى والبلدات العمانية، لذا من يتحدث عن الهوية العمرانية والتراثية العمانية يجب ألا يغفل البعد الجغرافي والبعد الإنساني لهذه الهوية، كما أن من يشاهد تفاصيل الحصون والقلاع والمواقع التراثية العمانية سوف يذهل من تنوعها نتيجة للتغير في الطبيعة الجغرافية بين المناطق الساحلية والمناطق الجبلية وأيضا المناطق الداخلية الصحراوية، وهذا يشير لسطوة الجغرافيا على العمارة التراثية التي طبعتها بطابعها. وفي ضوء ذلك يمكن إبراز الدور التكاملي بين التراث المادي العماني والسياحة الثقافية لحفظ الهوية، وكذلك دور استثمار المواقع التراثية في التنمية السياحية المستدامة، أضف إلى ذلك دور السلطنة في المحافظة على هذا التراث، وذلك على النحو التالي:

أ- دور الموروث الثقافي العماني في تحقيق السياحة الثقافية:

يخلق التراث الثقافي الطلب على السياحة الثقافية في بلد ما – ومنها سلطنة عمان- نتيجة الشعور والحاجة التي تتولد لدى السائح إلى المعرفة والاطلاع، وكلما كان التراث أعمق وأوسع كلما ساهم في تنمية السياحة، وفي هذا السياق يمثل الإرث الثقافي المادي أداة مستدامة للسياحة الثقافية، وهذا يعني أن هناك مزاوجة بين الفعل السياحي والتراث الثقافي، وفي هذا الإطار تعتمد سلطنة عمان على موروثها الثقافي والتراثي في الترويج لسياحتها، وهذا يسهم في زيادة القيمة المضافة المباشرة لقطاع السياحة والتي بلغت ٨٠٥ مليون ريال عماني عام ٢٠٢١م(وزارة التراث السياحة بسلطنة عمان، ٢٠٢٢)، وهذا ناتج عن اهتمام الزائرين بالإرث الثقافي(القلاع والحصون والمتاحف) فقد بلغ عددهم ٢٢٦ الف زائر عام٢٠٢١م(المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ،٢٠٢٢،ص ص ٤٢١ -٤٢٢)، بنسبة ٣٤.٧ % من إجمالي السياح بالسلطنة (٦٥١٦٣٢ زائر)؛ ويرجع ذلك إلى أن التراث الثقافي من أهم الدوافع للسائحين، حيث يسافر السائحون الثقافيون للبحث بشكل متزايد عن عناصر الثقافة الأصلية(Liu, Yi-De, 2014, p: 504)، لذا يقدمون المزيد من الفوائد الاقتصادية؛ نظرا لإقامتهم لفترات أطول من السياح العاديين(منزري، ابتسام ، ٢٠٢٢، ص ٢٦٥). وهنا تجدر الاشارة إلى أن القيمة المضافة المباشرة للأنشطة الثقافية منخفضة مقارنة بالأنشطة السياحية الأخرى – جدول(٥)-؛ بسبب تدني قيمة أسعار التذاكر التي لا تتراوح بين ريال وخمسة ريالات، فضلا عن إعفاء بعض الفئات من هذه الرسوم مثل الطلاب.

جدول (٥) القيمة المضافة للأنشطة الثقافية والسياحية عام ٢٠١٩

النشاط	القيمة المضافة	
	الف ر.ع	%
نشاط الفنادق	١٧٣٠١٢	٢٤.١
الأنشطة العقارية	٧١٣٥٥	٩.٩
نشاط المطاعم	٤٤٥١١	٦.٢
نشاط النقل البري	٦٥٠١٤	٩.١
نشاط النقل الجوي	٤١٥٢٧	٥.٨
نشاط استئجار المعدات	٢٦٦٦١	٣.٧
وكالات السفر والسياحة	٧٤٧٣٢	١٠.٤
الأنشطة الثقافية	١٧٠٥٥	٢.٤
السلع والخدمات السياحية المحددة	٩٢٦٧٧	١٢.٩
أنشطة سياحية أخرى	١١١٣٦١	١٥.٥
الإجمالي	٧١٧٩٠٥	١٠٠

ملحوظة: لم تحدد النشرة الانشطة السياحية المميزة، كما حددت السلع السياحية المحددة بأنها تتضمن تجارة التجزئة.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، نشرة إحصاءات السياحة، ٢٠١٩. ص ٥٨ – ٦٣

يتضح من الجدول (٥) والشكل(٨) القيمة المضافة المباشرة لقطاع السياحة خلال عام ٢٠١٩ بلغت إلى ٧١٧.٩ مليون ريال عماني، وقد تباينت هذه القيمة من نشاط سياحي لأخر، والتي بلغت أقصاها في أنشطة الفنادق ٢٤.١% ثم الأنشطة السياحية الأخرى ١٥.٥ % ثم الخدمات السياحية ١٢.٩ % ...الخ، لكن ما نود الاشارة إليه أن الأنشطة الثقافية شكلت ٢.٤% من القيمة المضافة للأنشطة السياحية عام ٢٠١٩م، ويعود ذلك لان الموارد المالية للأنشطة الثقافية تأتي من أسعار التذاكر وهي منخفضة القيمة مقارنة بالأنشطة السياحية الأخرى، والتي تصل إلى ريال واحد فقط للزائرين من العمانيين ودول مجلس التعاون الخليجي، في حين تبلغ خمسة ريالات للأجانب غير المقيمين، هذا مع العلم بان أعداد الزائرين لهذه المواقع يشكل نسبة كبيرة من أعداد الزوار والتي تتباين من عام لأخر، تبعا للمتغيرات المختلفة والتي كان أخرها وباء كوفيد ١٩ عام ٢٠٢٠م.

ويظهر أثر المواقع التراثية المادية العمانية أثناء فترة وباء كوفيد ١٩، فإغلاق مواقع التراث الثقافي بالسلطنة اثر على أعداد الزائرين للقلاع والحصون والمتاحف، فقد انخفضت من ٨٣٥ الف زائر عام ٢٠١٩م إلى ٢٤١ الف زائر عام٢٠٢٠م(المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ٢٠٢٢،ص ص ٤٢١ -٤٢٢)، بمعدل (– ٧١.١ %)، ويفهم من ذلك أن السياحة تسهم في بقاء قطاع الثقافة والعكس صحيح، ففتح مواقع التراث الثقافي أمام الحركة السياحية يجعلها قابلة للبقاء اقتصاديًا(Debeş, Taçgey, 2011, p: 236)، وهذا ما قدمه التراث الثقافي لقطاع السياحة العمانية، نظرا لما تمتلكه السلطنة من تنوع ثقافي، وكما للموروث الثقافي أهمية للسياحة الثقافية هي ايضا لها أهمية كبيرة له، فهي تعمل على التعريف به

على المستوى الداخلي والدولي، كما أنها توفر الموارد المالية لتطوير وصيانة التراث الحضاري للمباني والمواقع الأثرية، ورفع المستوى المعيشي للسكان المحليين(هامل، مهدية، ٢٠١٥، ص ٢٩٦)، كما تشكل السياحة الثقافية حافزا للمحافظة على عناصر التراث الثقافي بالمقصد السياحي وتطوير الخدمات العامة به، بالإضافة لذلك فان تقدير السائحين للتراث الثقافي قد يدفع السكان المحليين أنفسهم للمحافظة على تراثهم الثقافي، مما يعني تحقيق استدامة الموروث الثقافي، في المقابل قد يؤدي تدني المستوى الثقافي للسائحين، والضعف الثقافي لدى المواطنين المحليين إلى ضياع الهوية الثقافية المحلية وضعف الإحساس بالانتماء للمكان، وهذا من شأنه أن يفقد المواطن شعوره بالانتماء أو بكونه فرد من الأفراد المكونين للهوية الثقافية للمجتمع والتي تعد بمثابة عنصر جذب سياحي(شكري، دولت عز الدين واخرون،٢٠١٥، ، ص ١٩١). وبناء عليه تنبهت سلطنة عمان مبكرا لهذا الأمر- مع بداية عصر النهضة-، وقامت بالعديد من الإجراءات التي تحفظ بها كل من التراث المادي وهويتها الوطنية.

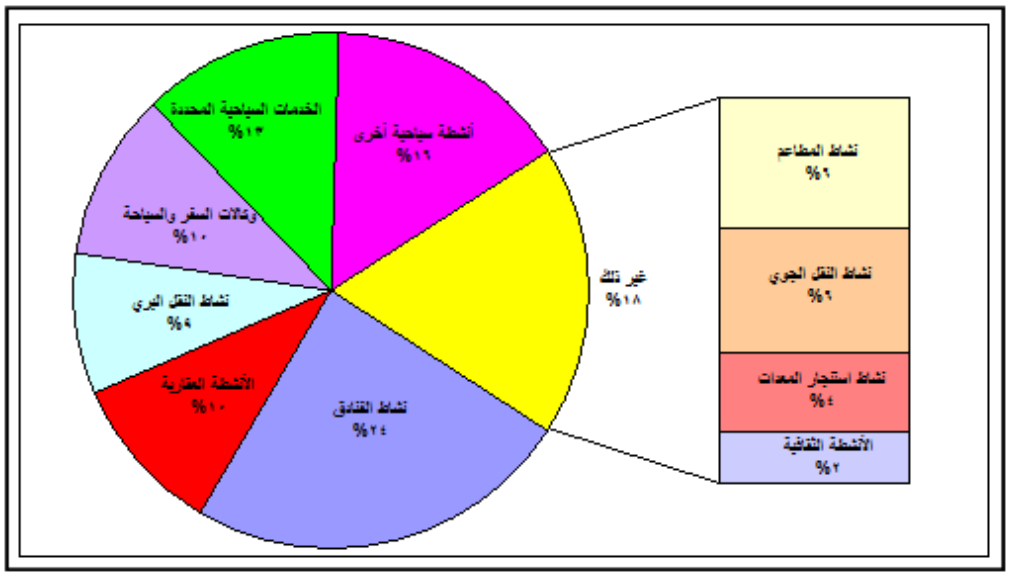

شكل (٨) القيمة المضافة للأنشطة الثقافية والسياحية عام ٢٠١٩

ب- دور استثمار المواقع التراثية في التنمية السياحية المستدامة بعُمان:

يعد التراث الثقافي المادي عامل مهم ومحوري في التنمية المستدامة، وهذا ما تقوم عليه فلسفة اليونسكو من خلال المحافظة على هذا التراث والاستثمار فيه بوصفه أحد آليات التنمية المستدامة(صافي، مجدوب، ٢٠٢٢ ، ص ٢٢٤)، ومن هذا المنطلق لا يمكن التشكيك في وجود علاقة متلازمة

بين التراث الثقافي المادي والتنمية السياحية المستدامة بسلطنة عمان، حيث يدخل الموروث الثقافي المادي في صميم إستراتيجية التنمية المستدامة ورؤية عمان ٢٠٤٠م. حيث تشير هذه الرؤية إلى تطوير واستثمار المواقع التراثية بكافة عناصرها والحفاظ عليها، وفق آليات التنمية السياحية المستدامة، والتي تسعى للحفاظ على هذه المواقع، وعدم استنزافها أو إهدارها، كما تأخذ في اعتبارها معيار التكلفة والعائد الاستثماري لها.

وانطلاقا مما سبق لابد أن تتجه برامج الاستثمار السياحي بالسلطنة نحو البرامج التي تتعامل مع السياحة على أنها منظومة متكاملة وعدم الاقتصار على المثلث التقليدي للسياحة: الأكل والسكن والترفيه، لان هذه الثلاثة على الرغم من أهميتها تكرس التناول الجزئي للسياحة الذي تنشأ عنه السياحة ذات الأمد القصير(الصيني، عثمان ،١٩٩٩، ص ص ٢٠- ٢١)، وبناء عليه من المهم توفير مناطق جذب سياحي دائمة غير مرتبطة بفصل معين ومتجددة وتحل معضلة انتشار السياحة الترفيهية الخالصة، وهنا يكمن الحل في الاستثمار في السياحة الثقافية، وما يرتبط بها من معالم تراثية، وفي ضوء ذلك يتأكد أن المواقع التاريخية بالسلطنة تظل استثمارا جيدا ودائما للسياحة، فالحصون والبيوت التراثية والمواضع الدينية والأثرية يمكن أن تنشأ عليها سياحة تراثية من خلال إعادة تقديمها بصورة جديدة وجذابة، وينساق الأمر ايضا على العرض المتحفي الذي يمكن أن تنهض به صناعة السياحة الثقافية، فحين تكون هذه المتاحف حية وليست جامدة تستقطب جميع الزوار دون أن تخص شريحة منها، وحينئذ تكون السياحة الثقافية مكملة لأضلاع السياحة الداخلية وغير فصلية وعلى مدار العام(الصيني، عثمان ،١٩٩٩، ص ص ٢٦ - ٢٨)، ويمكن إبراز ذلك بالسلطنة من خلال دراسة حركة السياحة لمناطق التراث الثقافي على المستوى الزمني (التوزيع الموسمي)– جدول(٦)–:

جدول (٦) توزيع أعداد الزائرين للقلاع والحصون والمتاحف تبعا للشهور عام ٢٠٢١

الشهور	زوار القلاع والحصون					زوار المتاحف			الاجمالي	
	وفود رسمية	زوار اخرون	طلاب	جملة	%	الحكومية	الخاصة	جملة	زائر	%
يناير	١٦	٩٢٣٣	٥	٩٢٥٤	٨.٣	٢٨٧٣	٤٦٠	٣٣٣٣	١٢٥٨٧	٥.٦
فبراير	٢١	٦٥٦٤	١٢	٦٥٩٧	٥.٩	٢٠١٥	٣٦٤	٢٣٧٩	٨٩٧٦	٤
مارس	١٩	٦٧٨٠	٠	٦٧٩٩	٦.١	٣٥١٠	٤٢٨	٣٩٣٨	١٠٧٣٧	٤.٧
ابريل	٢	١٠١١	٠	١٠١٣	٠.٩	١٤٦٣	٩٩	١٥٦٢	٢٥٧٥	١.١
مايو	٠	٩٢٤	٠	٩٢٤	٠.٨	٨١٥	٧٤	٨٨٩	١٨١٣	٠.٨
يونيو	٠	١١٩٦	٨	١٢٠٤	١.١	٢١٨٩	١٥٠	٢٣٣٩	٣٥٤٣	١.٦
يوليو	٠	١٧٩٨	٠	١٧٩٨	١.٦	٩٨٨٩	١٥٤	١٠٠٤٣	١١٨٤١	٥.٢
أغسطس	٠	٥٨٨٧	٠	٥٨٨٧	٥.٣	٣٦٦٧٦	٣١٥	٣٦٩٩١	٤٢٨٧٨	١٨.٩
سبتمبر	٢	٥٨٥٥	٦	٥٨٦٣	٥.٣	٦٧٨٦	٦٧٣	٧٤٥٩	١٣٣٢٢	٥.٩
أكتوبر	٥٥	٨١٥٦	٨٣	٨٢٩٤	٧.٥	٦٧٥٢	١٣٦١	٨١١٣	١٦٤٠٧	٧.٢
نوفمبر	٢٧٣	٣٥٧٨٦	٨٥٧	٣٦٩١٦	٣٣.٢	١١٨٠٦	٦٢٨٩	١٨٠٩٥	٥٥٠١١	٢٤.٣
ديسمبر	١٩٢	٢٦١٧٣	٢٩٧	٢٦٦٦٢	٢٤	١٢٠٥٣	٨٠٦١	٢٠١١٤	٤٦٧٧٦	٢٠.٧
الإجمالي	٥٨٠	١٠٩٣٦٣	١٢٦٨	١١١٢١١	١٠٠	٩٦٨٢٧	١٨٤٢٨	١١٥٢٥٥	٢٢٦٤٦٦	١٠٠

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار ٥٠ أغسطس ٢٠٢٢، ص ٤٢٣ و٤٢٦.

يتبين من الجدول (٦) والشكل(٩) ما يلي:

١- بلغ إجمالي عدد الزوار لمناطق القلاع والحصون والمتاحف عام ٢٠٢١م نحو ٢٢٦٤٦٦ زائر، بنسبة ٣٤.٧% من إجمالي السياح بالسلطنة (٦٥١٦٣٢ زائر) في نفس العام، وعلى الرغم من التركز الزمني لأعداد الزائرين بمواقع التراث السابقة، إلا أنها تتسم بتباينها زمنيا على مدار العام، وان لم تكن بنفس النسب، وتأكيدا لذلك يلاحظ استحواذ شهور نوفمبر وديسمبر وأغسطس على النسب الأكبر فقد جاءت على التوالي ٢٤.٣ %، ٢٠.٧% و ١٨.٩% من إجمالي الزائرين بالسلطنة عام ٢٠٢١م، وبهذا تشكل الشهور الثلاث السابقة غالبية الحركة السياحية بنسبة ٦٣.٩%،فيما تشكل باقي الشهور النسبة الباقية ليأتي شهر مايو في المؤخرة بنسبة ٠.٨%.

٢- تنوعت فئات الزائرين للقلاع والحصون ما بين وفود رسمية وطلاب وزائرين عمانيين ومن دول مجلس التعاون، وقد بلغ إجمالي أعدادهم ١١١ الف زائر عام ٢٠٢١م بنسبة ٤٩.١% من إجمالي زوار مواقع التراث المادي محل الدراسة، وتتسم الأعداد السابقة بعدم التجانس في توزيعها الزمني، حيث يبرز شهر نوفمبر ليمثل قمة الحركة السياحية للقلاع والحصون حيث يمثل ثلث زوار هذه

المواقع (٣٣.٢%)، يليه شهر ديسمبر(٢٤%)، فيما يبلغ المنحنى الزمني أدناه بشهري مايو وابريل على الترتيب حيث لم تتجاوز نسبة ١% من إجمالي الزائرين للقلاع والحصون عام ٢٠٢١م، ومما تجدر الاشارة إليه أن انخفاض أعداد الزوار لهذه المواقع عن الأعوام السابقة؛ يعود لطبيعة الإجراءات الاحترازية المرتبطة بوباء كوفيد ١٩.

٣- استقطبت المتاحف الحكومية والخاصة بالسلطنة ١١٥٢٥٥ زائر عام ٢٠٢١م، حيث شكلت الأولى ٨٤ % فيما شكلت الثانية ١٦% من إجمالي زوار المتاحف في نفس العام، وقد استأثر شهر أغسطس بنسبة ٣٢.١ % من إجمالي زوار المتاحف، يليه شهر ديسمبر بنسبة ١٧.٥ %، وفي الرتيب الثالث يأتي شهر نوفمبر بنسبة ١٥.٧%، فيما تتراجع هذه النسب لأقل مستوياتها بشهر مايو والذي شكل ٠.٨% من إجمالي زوار المتاحف عام ٢٠٢١م، ومما تجدر الاشارة إليه أيضا تباين أعداد الزائرين بشهور السنة على مستوى كل من المتاحف الحكومية والخاصة.

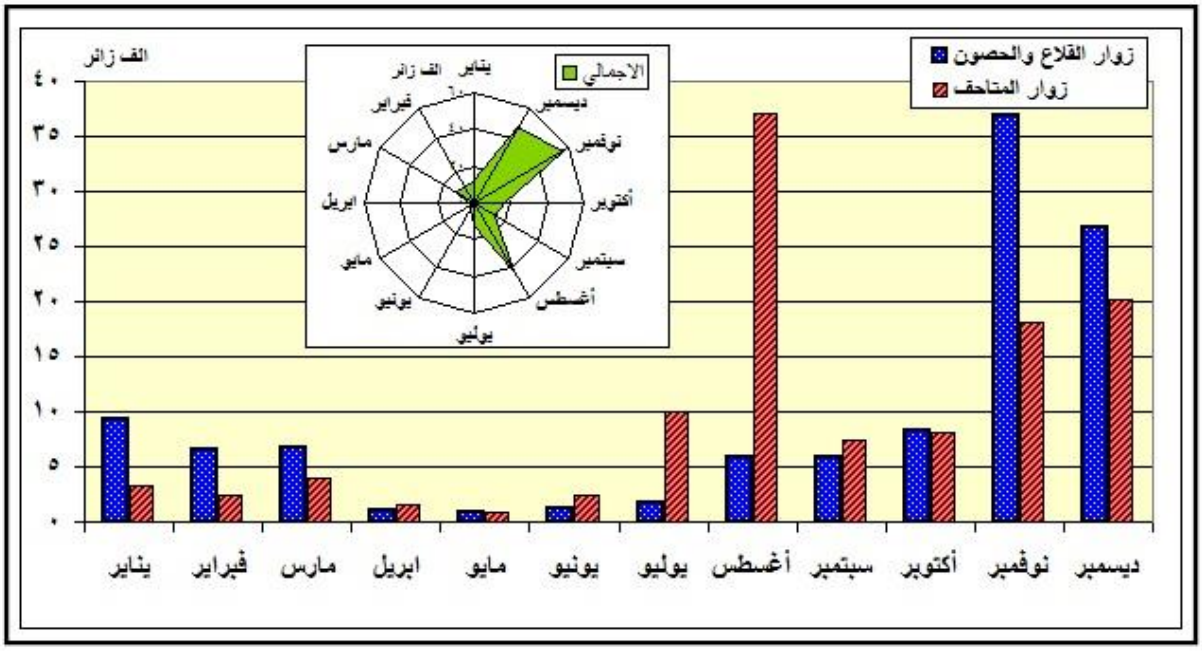

شكل (٩) توزيع أعداد الزائرين للقلاع والحصون والمتاحف تبعا للشهور عام ٢٠٢١

في نهاية هذا الجزء من الدراسة نخلص إلى أن عمليات التنمية المستدامة في مجال المواقع التراثية والسياحية ترتكز على ثلاث أبعاد رئيسية(البيئة المحيطة بمواقع التراث الثقافي، الأنشطة الاقتصادية، والدعم الاجتماعي)، وهناك اقتراح بإضافة بعد رابع يختص بإدارة مواقع التراث الثقافي(*Aunkrisa Sangchumnonga and Metin Kozak., 2018, p:184*) وبدون إحداها تفقد عملية

التنمية محتواها، ووفق هذه الأبعاد تم وضع عدد من الاشتراطات التي يتم الأخذ بها عند القيام بأية أعمال تطويرية للمواقع التاريخية التراثية العمانية، ومنها: عدم المساس بهوية الموقع الأصلي، وإدخال الأفكار التطويرية بما يتناسب بالمكونات الثقافية، وذلك باستخدام الأدوات والمواد التراثية التقليدية (الأحجار)، هذا إلي جانب استخدام لوائح العرض المعلوماتية بطريقة علمية تتناسب وطبيعة الموقع وتوفير المعلومات الكافية، وكذلك العمل على إشراك المجتمع المحلي وتوفير متطلبات الزائر(وزارة السياحة العمانية،٢٠١٤، ص ٣٦)، وبانتهاء عملية تطوير المواقع التراثية تصبح أداة للتنمية المستدامة نظرا لفوائدها العديدة والتي سبق ذكرها فيما يتعلق بالأهمية الخاصة بالتراث الثقافي المادي.

ج- دور سلطنة عمان في المحافظة على التراث الثقافي المادي:

يمثل الحفاظ على التراث الثقافي العماني الأصيل ركيزة أساسية للدولة العمانية العصرية، باعتبار أن التراث عنصر أساسي في تشكيل الهوية الوطنية، ومن ثم حرصت السلطنة منذ فجر النهضة العمانية مع بداية سبعينيات القرن الماضي على الحفاظ على الموروثات الثقافية، حيث تم إنشاء أول إدارة للآثار داخل وزارة الأعلام والثقافة عام ١٩٧٣م، إلا أن أهم حدث للاهتمام بالتراث حين تأسست وزارة مختصة بالتراث والثقافة في ابريل عام ١٩٧٦م تقوم بدور بارز في الحفاظ على الإرث الثقافي بجانب العناية بالمتاحف والمعالم التاريخية، وفي عام ١٩٧٧م انضمت عمان إلى معاهدة اليونسكو المتعلقة بوسائل منع ومكافحة الاستيراد والتصدير والنقل غير المشروع للملكية الثقافية(الوهيبي ،جابر بن مرهون ،(٢٠٠٧، ص ٥) وخلال الثمانينيات صدر المرسوم السلطاني رقم ١٩٨٠/٦ والذي أقر قانون حماية التراث الوطني العماني(البوسعيدي، يعقوب بن سالم،٢٠١٠، ص ص ٤٥ – ٤٦). وفي ظل اهتمام الدولة فقد خصص عام ١٩٩٤م عاما للتراث العماني، وفي عام ١٩٩٦م صدر المرسوم السلطاني رقم (١٩٩٦/١٠١م) بإصدار النظام الأساسي للدولة والذي بينت المادة ١٣ منه على رعاية الدولة للتراث(البوسعيدي، خالد بن عبدالله،٢٠١٠، ص ص ٣٢ – ٣٤)، وشهد عام ٢٠٠٢ تطورا آخر في التشريعات المتعلقة بإدارة التراث الأثري عندما صدر قانون السياحة رقم ٢٠٠٢/٢٣ للمساعدة في إدارة السياحة المتعلقة بالآثار والحفاظ عليها(البوسعيدي، يعقوب بن سالم،٢٠١٠، ص ٥٦).

وفي نفس السياق السابق قامت السلطنة بوضع عدد من الترتيبات تعمل على حماية الآثار والتراث والعمل على صيانتها وإدخال الخدمات الضرورية لها، وفي هذا الإطار قامت الحكومة ممثلة بوزارة التراث والثقافة بترميم وصيانة أكثر من ١٠٠ قلعة وحصن، مثل قلعة نزوى وقلعة مطرح وحصن

قريات بمحافظة مسقط وحصون بركاء والنعمان والسويق والحزم وقلعتي الرستاق ونخل بمنطقة الباطنة وحصن خصب بمحافظة مسندم وحصون الحلة والخندق بمحافظة البريمي وحصن عبري بمنطقة الظاهرة وحصون بيت الرديدة في بركة الموز وجبرين في ولاية بهلاء وقلعة نزوى بالمنطقة الداخلية وحصون المنترب وجعلان بني بوحسن ورأس الحد وبلاد صور والسنيسلة بالمنطقة الشرقية وحصون طاقة ومرباط وسدح بمحافظة ظفار، وحصن الحزم في ولاية الرستاق بمنطقة جنوب الباطنة(وزارة السياحة العمانية،٢٠١٤، ص ص ٣٧ -٤١). كما أولت الوزارة أهمية خاصة بالمحافظة على المساجد الأثرية القديمة وانطلقت في ترميم ما يقارب من ٣٥ جامع ومسجد اثري منتشرة في جميع ربوع ومناطق البلاد(البوسعيدي، خالد بن عبدالله،٢٠١٠، ص ٣٤)، كما قامت بترميم حارة البلاد بولاية منح وحارة الجامع بولاية ادم، كما تقوم الوزارة بالتعاون مع عدة وزارات بحصر شامل لتجمعات المباني التاريخية المنتشرة في السلطنة بغرض توثيقها ومعرفة الحارات المهمة منها وسبل المحافظة عليها واستغلالها سياحيا(البوسعيدي، خالد بن عبدالله،٢٠١٠، ص ٣٩).

ومن نتائج اهتمام السلطنة بالتراث الثقافي والأثري أن تم إدراج قلعة وواحة بهلاء بأسواقها التقليدية وحاراتها القديمة ومساجدها الأثرية وسورها على قائمة التراث العالمي عام ١٩٨٧م، كما تم إدراج مجموعة من المواقع الاخرى وهي بات والخطم والعين عام ١٩٨٨م، كما تم إدراج مواقع تمثل طريق اللبان القديم عام ٢٠٠٠م، وفي عام ٢٠٠٦م أدرجت خمسة أفلاج كامثلة لنظام الري في سلطنة عمان (دارس والخطمين والميسر والملكي والجيلة)، وفي عام ٢٠١٨م ادراجت مدينة قلهات الاثرية لقائمة التراث العالمي؛ نظراً لخصائصها التاريخية والعلمية والثقافية وموقعها الاستراتيجي عند مضيق هرمز. – شكل(١٠)–.

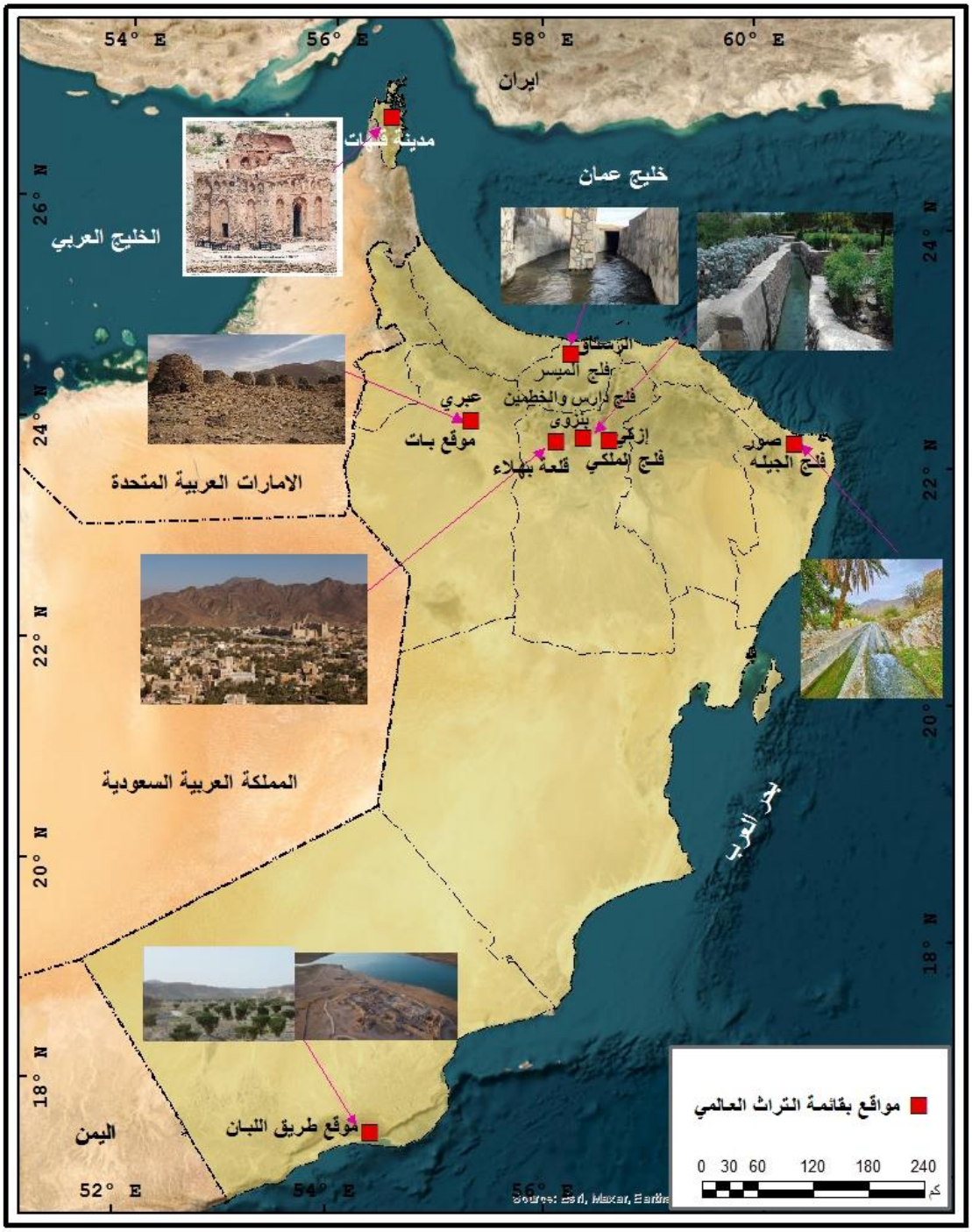

شكل (١٠) مواقع بقائمة التراث العالمي بسلطنة عمان ٢٠٢٢م

د- الإستراتيجية العمانية للسياحة والإرث الثقافي:

تأتي الإستراتيجية العمانية للسياحة انسجاما وتجاوبا مع نهج التخطيط الاستراتيجي الذي تتبناه السلطنة (رؤية عمان ٢٠٤٠م) فهذه الإستراتيجية السياحية تشكل أحد الروافد المهمة لتلك الرؤية الشاملة، كما أنها على توافق كامل معها، كما ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية المستدامة، وبناء عليه تتمثل رؤية ورسالة الإستراتيجية العمانية للسياحة ٢٠٤٠م في السعي لتحقيق نمو سياحي مدروس يحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة التي تساهم في زيادة وتنويع الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال توظيف واستثمار الميزات التنافسية التي تملكها السلطنة في مجال السياحة والمتمثلة في معالم ومقومات ثقافية وتاريخية تعكس للعالم الهوية والحضارة العمانية(وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان ٢٠٤٠م، وثيقة الرؤية، ص ٢٤)، وذلك استنادا على مبادئ التنمية المستدامة، وهذا التوجه نحو المستقبل يشكل مدخلا منشودا لرؤية عمان٢٠٤٠م وهو أن تصبح السلطنة من أهم المقاصد السياحية بحيث تكون قادرة على جذب ٥ مليون سائح دولي عام ٢٠٤٠م(وزارة السياحة العمانية،٢٠١٤، ص ٤٦)، هذا إلى جانب توفير الفرص الوظيفية للقوى العاملة الوطنية، وهذا ما تعمل الجهات المختصة على تحقيقه – جدول (٧)-

جدول(٧) القوى العاملة الوطنية والوافدة في قطاع السياحة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٢

السنة	القوى العاملة الوطنية		القوى العاملة الوافدة		الإجمالي		نسبة العمالة الوطنية %
	عامل	معدل التغير %	عامل	معدل التغير %	عامل	معدل التغير %	
٢٠١٨	١٥٥٥١	-	١٣٥٤٥٧	-	١٥١٠٠٨	-	١٠.٣
٢٠١٩	١٦٤٥٠	٥.٨	١٤٠٧٧٧	٣.٩	١٥٧٢٢٧	٤.١	١٠.٥
٢٠٢٠	١٥٥٢٣	٠.٢-	١٢٦٧٢٤	٦.٤-	١٤٢٢٤٧	٥.٨-	١٠.٩
٢٠٢١	١٤٠٨٥	٩.٤-	١١٦٨١٣	١٣.٨-	١٣٠٨٩٨	١٣.٣-	١٠.٨
٢٠٢٢	١٥٩٣٢	٢.٥	١٣٢٥٣٩	٢.٢-	١٤٨٤٧١	١.٧-	١٠.٧

ملحوظة: بيانات ٢٠٢٢ حتى شهر سبتمبر
المصدر: وزارة التراث والسياحة، دائرة المعلومات والإحصاء، ٢٠٢٢

يتبين من الجدول (٧) والملحق(٣) والشكل(١١) تذبذب وتباين أعداد العاملين بقطاع السياحة العماني، فقد تراجع إجمالي العاملين بهذا القطاع من ١٥١ الف عامل عام ٢٠١٨م إلى ١٣٠ الف عامل عام ٢٠٢١م أي بمعدل تراجع (-١٣.٣ %)، وذلك بسبب ما يشهده هذا القطاع من تأثر بالظروف العالمية سواء جائحة كوفيد ١٩، إلا أنه تعافى مرة أخرى فارتفعت الأعداد إلى ١٤٨ الف عامل بمعدل زيادة سنوي ١٣.٤ %، لكن ظل التراجع عن سنة الأساس (- ١.٧ %). ويبرز من هذه الأرقام اتجاه الجهات المختصة بالنشاط السياحي على توفير فرص العمل للقوى العاملة العمانية في

مقابل تخفيض القوى العاملة الوافدة، فقد انخفضت أعداد العاملين الوافدين بقطاع السياحة من ١٣٥ الف عامل عام ٢٠١٨م إلى ١١٦ الف عامل عام ٢٠٢١م بمعدل تراجع (-١٣.٨ %)، إلا أنها أخذت في الزيادة عام ٢٠٢٢م(١٣٢ الف عامل)، ورغم ذلك حققت انخفاض مقداره (-٢.٢ %) عن سنة الأساس. مقابل ذلك ارتفعت القوى العاملة الوطنية من ١٥٥٥١ عامل عام ٢٠١٨م إلى ١٥٩٣٢ الف عام ٢٠٢٢م، بمعدل زيادة ٢.٥ % وقد شكلت ١٠.٧ % من إجمالي العاملين بالسياحة في نفس العام، بعد أن كانت نسبتها لا تتعدى ١٠.٣ % عام ٢٠١٨م. وفيما يتعلق بالأماكن الأثرية والمتاحف فقد بلغ إجمالي العاملين بهما ٣٧٢ عامل عام ٢٠٢٠م، بواقع ٢١٩ عامل بقطاع المتاحف و ١٥٣ بالأماكن الأثرية، وهذه الأعداد تزيد عن أعداد عام ٢٠١٦، والتي بلغت ١٩٥ عامل، ١٤٣ عامل على الترتيب- ملحق(٢)-.

شكل (١١) القوى العاملة الوطنية والوافدة في قطاع السياحة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٢

رابعا: الاخطار المهددة لمواقع ومعالم التراث الثقافي المادي:

تتمتع سلطنة عمان بموروث تاريخي وثقافي هائل بما يتيح لها الفرصة لإرساء قطاع سياحي مستدام، إلا أنه بالنظر لحصتها المتواضعة في السوق السياحية العالمية- ٥٨ عالميا عام ٢٠١٩م-، يوضح أن إمكانياتها الكامنة لم تترجم بعد إلى المعدلات المطلوبة لنمو هذا القطاع السياحي، مما يعني أن هذا الرأسمال السياحي مازال غير مستغل أو مستغل بشكل غير لائق بفعل التحديات التي

تتخلله ويمكن أن تؤدي لتدميره والقضاء عليه ومن ثم اختفاءه، بالرغم من إجراءات وزارة التراث والسياحة العمانية ورؤية عمان ٢٠٤٠م التي تعمل على تثمين الموروث الثقافي المادي بالسلطنة ودوره في السياحة الثقافية المستدامة، وبناء عليه فان تحديد هذه الأخطار ومعرفة أسبابها، سيساعد في تجنبها، والحفاظ على التراث الثقافي الأثري من مؤثراتها ومخاطرها، وتمثل هذه الأخطار المهددة للتراث الأثري العماني في عدة عوامل بعضها ناتج عن ظروف طبيعية وبعضها راجع لعوامل بشرية من الجهل وقلة الوعي، ويمكن تلخيصها كالتالي:

أولا: الأضرار التي تسببها الطبيعية:

يتعرض التراث الثقافي المادي بمنطقة الدراسة للخطر من جراء الظروف الطبيعية التي تشكل أحيانا عائقا نسبيا للتنمية ضمن النطاق الجغرافي الذي تقع به، وتتباين تأثير هذه الأخطار تبعا لنوعيتها وقوتها ومدى استمراريتها، وأيضا تبعا لنوعية الأثر، وبالنظر إلى العوامل الطبيعية المؤثرة فعليا بالسلطنة يتبين أن عناصر المناخ (الحرارة والرطوبة والرياح وأمطار) وما يصاحبها من فيضانات وسيول هي الأكثر تأثيرا في التراث المادي بها، أما الزلازل والبراكين فتأثيرها محدود جدا بحكم ندرة حدوثها بالسلطنة، ومن هذا المنطلق سيتم التركيز على تأثير العناصر المناخية على التراث الثقافي المادي – جدول (٨)–.

جدول (٨) المتوسط الشهري لبعض العناصر المناخية بسلطنة عمان عام ٢٠٢١م

الشهور	درجة الحرارة (مئوية)	متوسط الرطوبة (%)	سرعة الرياح (العقدة)	معدل كمية الامطار (ملم)
يناير	٢٠.٥	٤٦	٥.٨	٠
فبراير	٢٣.١	٥٣.١	٥.٢	٨.٣
مارس	٢٧.٩	٤٠.٨	٦.٣	٠.٩
ابريل	٣٠.٥	٣٩.٢	٦.٤	١.٦
مايو	٣٣.١	٤٤.٤	٧.٤	٥.٤
يونيو	٣٤.٤	٥٠.٨	٨.١	٢.٧
يوليو	٣٣.٦	٥٦	٩.٢	٢٠
اغسطس	٣٢.١	٥٩.٣	٨.٤	١٠.٦
سبتمبر	٣٢.٣	٥٧.٧	٦.٧	١٠.١
أكتوبر	٢٩.٥	٥٤.٥	٦	٢٢.٧
نوفمبر	٢٦	٥٠.٢	٥.١	٤.٤
ديسمبر	٢٣.٥	٥٦.٣	٥.٣	٣.٤
المتوسط السنوي	٢٨.٩	٥٠.٧	٦.٧	١٠٥.٨

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار ٥٠ أغسطس ٢٠٢٢. ص ٤٦ .

يتبين من الجدول(٨) والشكل(١٢) أن مناخ سلطنة عمان يكون حارا رطبا في الصيف بالمناطق الساحلية، في حين يكون حارا جافا في الداخل، باستثناء بعض الأماكن المرتفعة يكون معتدل على مدار العام، وفي محافظة ظفار يكون المناخ أكثر اعتدالا، وفي ضوء ذلك تصنف أراضي السلطنة الشمالية والجنوبية ضمن الرقعة شبة الجافة من الكرة الأرضية، مع وجود جزئها الغربي ضمن المناطق القاحلة، وهذا ما يظهر من متوسط درجة الحرارة العظمى، فقد بلغت عام ٢٠٢١م حوالي ٢٩.٨ درجة مئوية في حين متوسط الحرارة الصغرى ٢٨.٤ درجة مئوية. ويؤثر مناخ السلطنة السابق ذكره في التراث الأثري بها، حيث يؤدي التذبذب في درجات الحرارة ارتفاعا وانخفاضا في تمدد وانكماش المياه، مما يشكل ضغطا على مواد البناء بها.

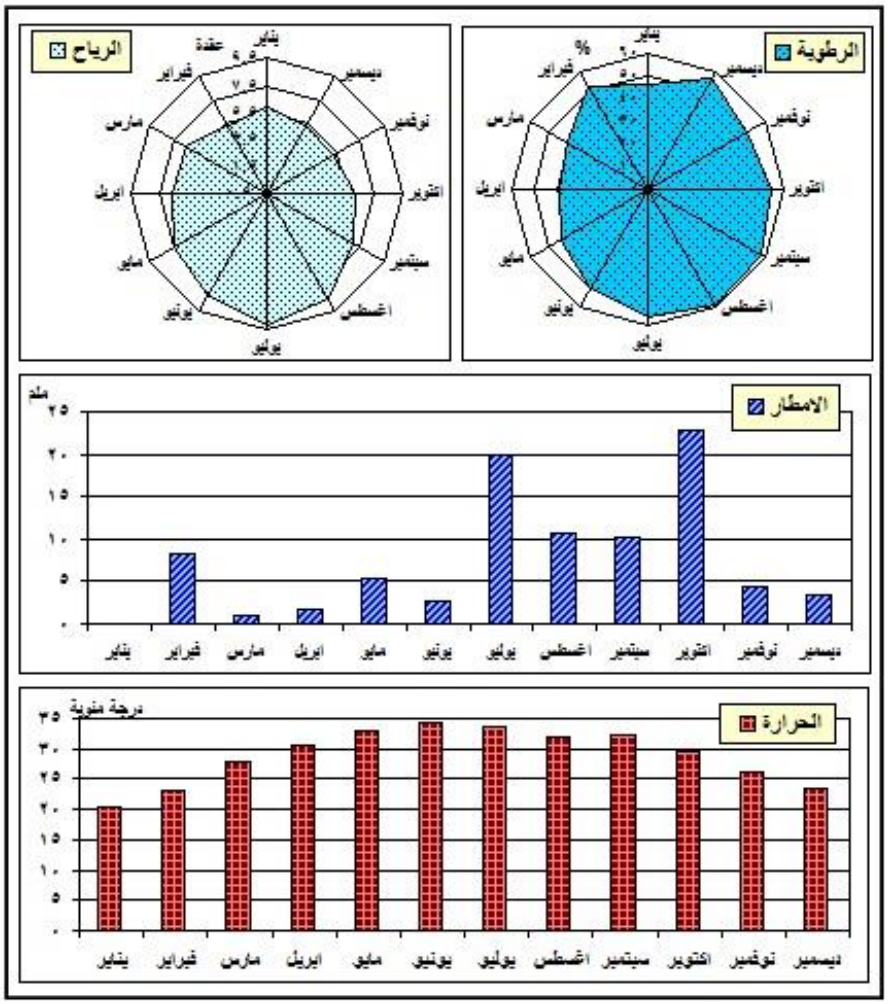

شكل (١٢) المتوسط الشهري للحرارة والرطوبة والامطار وسرعة الرياح بسلطنة عمان عام ٢٠٢١م

كما تؤثر الرطوبة في عناصر التراث المادي، فهي تؤدي لتكوين الفطريات والعفن بها، وكذلك نمو الطفيليات والأعشاب بين المسامات والشقوق وفي حال تمددها تزيد من مساحة الشقوق وبالتالي إحداث خلخلة وضرر في مواد البناء المستخدمة بالمباني الأثرية، وقد بلغ متوسط الرطوبة السنوي بالسلطنة عام ٢٠٢١م نحو ٥٠.٧%، وقد بلغ أعلاه بشهر سبتمبر (٥٧.٧ %)، فيما بلغ أدناه بشهر ابريل(٣٩.٢%)، وقد سجلت محافظة ظفار أعلى متوسط للرطوبة بالسلطنة اذ بلغت ٩٢.٢ % في شهر أغسطس ٢٠٢١م، وبناء علية فالمواقع الأثرية بها تتأثر بشكل كبير بهذا العنصر المناخي(الرطوبة)، هذا إلى جانب تأثر الأدوات المعدنية التراثية في موقع محلياء في ولاية المضيبي بمحافظة شمال الشرقية(الجهوري، ناصر سعيد،٢٠١٦، ص ٢٥٦).

وفيما يخص الأمطار فتتعرض السلطنة للأمطار الشتوية في شمالها، وتكون مرتبطة –في الغالب– بالاضطرابات الإعصارية التي تشهدها العروض الوسطى، أما الأجزاء الجنوبية منها فأمطارها صيفية مرتبطة بظاهرة الموسميات وتقتصر على السفوح الساحلية، وعموما فالأمطار بالسلطنة قليلة وغير منتظمة بشكل عام، حيث تكاد تنعدم في بعض السنوات، في حين قد تسجل كميات ضخمة في بعضها الأخر، ويستثنى من ذلك محافظة ظفار حيث تهطل عليها أمطار غزيرة ومنتظمة بين شهري يونيو وأكتوبر نتيجة للرياح الموسمية، وفي ضوء ذلك فقد سجلت كميات الأمطار بالسلطنة عام ٢٠٢١م نحو ١٠٥.٨ ملم، وقد وصل متوسط كمية المطر أعلاه بشهر أكتوبر من نفس العام حيث بلغ ٢٢.٧ ملم، في حين سجلت اقل كمية خلال شهر مارس بنحو ٠.٩ ملم، في حين لم يسجل شهر يناير أي سقوط للأمطار– جدول(٨)– وفي ضوء ما سبق يلاحظ تعرض المواقع الأثرية والمعالم التاريخية بأنحاء السلطنة لنشاط عملية التعرية بعد سقوط الأمطار على سطح الأثر، مما يسبب تحولا في شكل المواقع ومكوناتها(عبدالرحمن، احمد حسين،٢٠١٢ ، ص ٧٥)، وهذا هو حال المناطق والمعالم الأثرية بالسلطنة خاصة المباني الطينية، التي تتعرض للانهيار أو التحرك من موضعها بفعل التعرية المائية الناتجة عن الأمطار والسيول، وقد تفصل هذه المياه العناصر غير الثابتة المتصلة بالمبنى وتباعد بينها، كما قد تغمر المياه المستلزمات والخدمات (الطرق والجسور وإمدادات الكهرباء)المتواجدة في المواقع التراثية خاصة التي تقع بالأودية، مثال ما حدث في وادي عندام ووادي بني غافر والفليج وجعلان(الجهوري، ناصر سعيد،٢٠١٦، ص ٢٥٧)، كما تؤدي السيول ايضا لترسبات الحطام الناتج عنه مثل جذوع الأشجار او عناصر البناء ...الخ.

إضافة لما سبق ونظرا لوقوع أراضي السلطنة في منطقة انتقالية على مستوى مقادير الضغط الجوي، فإنها ستكون في طريق مختلف التيارات الهوائية التي تسيرها مراكز الضغط المتباينة فيما بينها؛ لذا فهي تتأثر بالرياح والأعاصير التي تحدث في بحر العرب والمحيط الهندي، وقد بلغ متوسط سرعة الرياح بأراضي السلطنة عام ٢٠٢١م حوالي ٦.٧ عقدة، ووصلت لأعلى سرعة لها في شهر يوليو حيث بلغت ٩.٢ عقدة –جدول(٨)-. وهنا نؤكد أن هذه الرياح والأعاصير تؤدي إلى أحدث أضرار فادحة بالتراث المادي والممتلكات الخاصة بها، ومن هذه الاعاصير إعصار جونو عام ٢٠٠٧م وإعصار فيت عام ٢٠١٠م وإعصار شاهين عام ٢٠٢١م، ولعل الشواهد الأثرية المبنية من الطين هي الأكثر تضررا وتدميرا، كما هو الحال في اغلب مناطق السلطنة ومنها منطقة جعلان بني بوحسن، أما المعالم المبنية من الأحجار فتؤثر نقوشها بهذه الأعاصير.

ثانيا: عوامل بشرية:

تتسبب الأنشطة البشرية الخاطئة – عن قصد أو غير قصد– اتجاه موارد التراث الثقافي المادي، في تعرضها للتلف أو الدمار، ومن هذه الأنشطة، ما يلي:

١- العوامل الاجتماعية والثقافية:

يظل الموروث الثقافي العماني مهددا بفعل إهماله أحيانا، وسوء استغلاله أو عدم استغلاله أحيانا أخرى، فنقص المعرفة والوعي بأهميته لدى المواطن العادي يعرض المواقع للتخريب من قبل السكان المحليين، وذلك من خلال نقل بعض حجارة الأسوار والأعمدة وتيجانها(الحسن، احمد ابوالقاسم ، ٢٠١٤، ص ٦٢)، لاستخدامها في بناء الحظائر أو الأعمال المتعلقة بالزراعة كالأفلاج ومخازن الحبوب، كما هو الحال بمناطق وادي عندام وجعلان وصحم(الجهوري، ناصر سعيد،٢٠١٦، ص ٢٥٠).

٢- العوامل الفنية والعلمية:

تعاني المشروعات التراثية من نقص الكوادر العلمية والفنية المدربة، وافتقارها للخبرات العلمية المتمرسة في مجال المنشات التاريخية القديمة، وتبرز هذه القضية حال غياب الاستراتيجيات وخطط العمل في مجال إدارة التراث(الحسن، احمد ابوالقاسم ، ٢٠١٤، ص ٦٢)، فبالنظر للتسهيلات المقدمة للزائرين بمحيط منطقة بهلاء محدودة وليست مطابقة للمواصفات العالمية(عبدالله مشارى النفيسي، مرجع سابق، ص ١٢٠).

٣- الأنشطة التنموية والعمرانية:

يشكل التطور العمراني والاقتصادي وقيام المشروعات الوطنية عبً على التراث الثقافي المادي من خلال تغيير معالم المباني التاريخية لتنفيذ توجهات خدمية واقتصادية للمجتمع، دون التخطيط العلمي المسبق لحفظ المواقع التراثية الأثرية، وهذا ما شهدته السلطنة مع اكتشاف النفط بها، فقد أحدث طفرة اقتصادية واجتماعية وتنموية كان لها الأثر الكبير في انتشار أنماط العمارة الحديثة، على حساب نمط العمران التقليدي وهذا ما تجلى في تناقص عدد القرى التقليدية، وإزالة معالم أثرية كما هو الحال بمنطقة بوشر بمسقط، ومنها أيضا موقع المركز الثقافي بجامعة السلطان قابوس الذي تبين وجود آثار بها أثناء عمليات الإنشاء، هذا إلى جانب العديد من المناطق في جعلان بني بوحسن بمحافظة جنوب الشرقية، وكذلك منطقة الفليج بمحافظة شمال الباطنة(الجهوري، ناصر سعيد،٢٠١٦، ص ٢٤٧). كما أن انتشار الإسكان العشوائي في العديد من المناطق الأثرية والتراثية، يهدد التراث المادي بها، ومن أمثلة ذلك ما يوجد بمحيط قلعة بهلاء بعض المنشآت الحديثة التي تؤثر سلبا على العناصر المعمارية التراثية القديمة الموجودة مثل المساجد والأفلاج والسوق القديم(النفيسي ،عبدالله مشارى،٢٠١١ ، ص ١٢٠)، ومن الأمثلة أيضا ما حدث بمحيط ميناء خصب وقلعتها التاريخية بمحافظة المسندم، من حجب للرؤية البصرية بسبب العمل على إنشاء المجمعات التجارية في واجهتها الأمامية(الجهوري، ناصر سعيد،٢٠١٦، ص ٢٤٧).

٤- الأنشطة الاقتصادية:

تأتي السياحة في مقدمة الأنشطة الاقتصادية المهددة للمواقع التراثية المادية بمنطقة الدراسة، على الرغم من أهميتها في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة بها، فالتطور غير المعقول للسياحة خاصة الزيارات المتكررة للسائحين بأعداد كبيرة، وإنشاء بنية تحتية **سياحية** واسعة النطاق، وسلوك السياح غير المتحضر بمواقع التراث(Qin, Lulu & et al., 2022, p:2)، يسبب في تآكل ممراتها وجدرانها، إضافة إلى وجود مركبات السياح قريبة من هذه المواقع، يسبب تراكم العوادم على الجدران ما يؤدي لتدهورها على المدى البعيد، أضف إلى ذلك العبث المتعمد الذي يقوم به بعض الزوار(الحسن، احمد ابوالقاسم ، ٢٠١٤، ص ٦٢)، وفي هذا الإطار لا يرغب السكان المحليين في استخدام الأفلاج في أغراض غير التي خصصت لها مثل السياحة، فهم يخشون أن تؤثر المشاريع السياحية على تقاليدهم وثقافتهم. كما تؤدي الزراعة دورا في تدهور وتدمير معالم التراث الثقافي المادي، وذلك من خلال التوسع في المساحات الزراعية على حساب المباني الطينية والحجرية مثل المخازن والقنوات المائية، والتي غالبا ما

تزال بهدف توسعة المساحة الزراعية أو إعادة بنائها بمواد حديثة، هذا فضلا عن عملية طمر المواقع الأثرية في باطن الأرض بفعل الرواسب الفيضية والرملية بمناطق الاستصلاح الزراعي. ومن الأنشطة الاقتصادية أيضا التي تعرض الإرث المادي العماني للخطر أنشطة المحاجر والكسارات، التي تؤدي لفقدان هذا الإرث وتمثل تهديدا له، وهذا ما حدث في ٢٠١٣م بمنطقة الفليج بولاية صحم، حيث تم التحجير بالمنطقة وهي غنية بالشواهد الأثرية – تم إيقاف العمل بها بعد ذلك–، كما تجدر الاشارة إلى أن بعض المناجم تعد تراثا اثريا مثل مواقع بيضا وعرجاء والأسيل في وادي الجزي(الجهوري، ناصر سعيد،٢٠١٦، ص ٢٥٢).

٥- تحديات أخرى:

تعاني عناصر التراث الثقافي المادي العماني من مجموعة أخرى من المهددات تتمثل في:

أ- ضعف التمويل المخصص لإدارة الموارد الثقافية، خاصة ما يتعلق بصيانة التراث المعماري وحفظه وتنميته، خاصة في ظل غياب البنية الاستثمارية المناسبة نتيجة المخاطر في الاستثمار وشكوك في العائد بمناطق التراث، وكذلك غياب البنية التحتية المناسبة بها.

ب- تعد الصناعة أحد المصادر الأساسية للكوارث التي يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا للتراث الثقافي والآثار، فالتلوث الصناعي يتسبب بحدوث تآكل في المنشاة من خلال الانحلال في مياه المطر والرطوبة، كما حدث بالبقايا الأثرية في موقع البليد بمحافظة ظفار.

ج- المكبات والمرادم بالقرب من المواقع الأثرية تشكل تهديد لها، مثل مكب النفايات بالقرب من مدافن العصر البرونزي بولاية البريمي، وكذلك مكب النفايات بمنطقة جعلان بني بوحسن قرب مدافن العصر البرونزي(الجهوري، ناصر سعيد،٢٠١٦، ص ٢٥٣).

الخاتمة

تم التوصل في هذا البحث لعدد من النتائج والتوصيات، هي:

أولا: نتائج البحث:

١- تزخر سلطنة عمان بتراث ثقافي مادي غني ومتنوع، يتمثل في العمران البشري من حصون وقلاع ومتاحف وأضرحة ...الخ، تميزها عن غيرها من البلدان، وهذا ما دفع اليونسكو لتسجيل أربعة معالم عمانية ثقافية وطبيعية ضمن قائمة التراث العالمي، وهى: بهلاء، وبات، ومحمية المها العربي، وطريق اللبان.

٢- يتسم المنحني الزمني لحركة السياحة لمواقع القلاع والحصون العمانية بالتذبذب خلال الفترة من (٢٠١٠ -٢٠٢٢)؛ خاصة في بداية ونهاية هذه الفترة التي تأخذ منحنى تنازلي خلال عامي ٢٠١١و٢٠١٢م؛ بسبب ثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية وتحذير الدول الأجنبية مواطنيها من الذهاب للمنطقة ككل، أما في نهاية فترة الدراسة (٢٠٢٠م) فشهدت أعداد زوار القلاع والحصون العمانية تراجعا كبيرا؛ بسبب جائحة كوفيد ١٩.

٣- اتجه ما يقرب من ثلاثة أرباع عدد الزوار عام ٢٠٢١م لقلاع محافظة الداخلية (٧٣.٨ %)، خاصة قلعة نزوى التي استقبلت ٢٨% من جملة الحركة السياحية لقلاع السلطنة، يليها حصن جبرين وقلعة بهلاء، وهنا يبرز وجود توزيع غير متوازن فيما بين المحافظات وأيضا فيما بين القلاع.

٤- تسهم المتاحف العمانية والأسواق التاريخية والمساجد الأثرية في الجذب السياحي بالسلطنة، كما تشكل الأفلاج العمانية منظرا طبيعيا ثقافيا يقصدها الزوار والسياح، والتي لم يبق منها غير ٣٠١٧ فلج.

٥- يسهم الموروث الثقافي العماني في زيادة القيمة المضافة المباشرة لقطاع السياحة والتي بلغت ٨٠٥ مليون ريال عماني عام ٢٠٢١م؛ ويرجع ذلك لبلوغ عدد الزوار ٢٢٦ الف زائر بنسبة ٣٤.٧ % من إجمالي السياح بالسلطنة.

٦- توجد علاقة متلازمة بين التراث الثقافي المادي والتنمية السياحية المستدامة بسلطنة عمان، حيث يدخل الموروث الثقافي المادي في صميم إستراتيجية التنمية المستدامة ورؤية عمان ٢٠٤٠م، فقد حرصت السلطنة مع بداية سبعينيات القرن الماضي على الحفاظ على الموروثات الثقافية.

٧- يتعرض التراث الثقافي المادي بقسميه الثابت والمنقول للعديد من الأخطار والمهددات الطبيعية والبشرية التي قد تعرضه للتلف والتشويه.

ثانيا: توصيات البحث:

انطلاقا من دراسة الموروث الثقافي المادي العماني، نستخلص عدد من التوصيات الضرورية لتثمين مؤهلاتها قصد استثمارها بشكل جيد، وإدراكاً لأهمية الحفاظ عليه، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات، منها:

١- التأكيد على أهمية مشاركة الجغرافيا جميع التخصصات ذات الصلة في مشروعات حماية وحفظ وصيانة التراث الثقافي المادي وتنميتها.

٢- استغلال التقنيات الحديثة كتوظيف التقنيات الحديثة مثل الاستشعار عن بعد في المسح الأثري وكذلك استخدام الانترنت للتعريف بالموروثات الثقافية العمانية وذلك لاستقطاب شرائح جديدة من السياح المهتمين بالثقافة، حيث أصبحت السياحة الثقافية شائعة مع التطور السريع للتكنولوجيا الذي كسر الوقت والمكان للثقافة التقليدية وفتح مسار التطور الرقمي لها فأصبح الجمع بين التراث الثقافي والتكنولوجيا لتطوير السياحة الرقمية شكلاً جديدًا من أشكال السياحة(Qin, Lulu, & et al., 2022, p:1).

٣- تحديد المواقع التراثية والمتاحف والأنشطة الثقافية المستغلة سياحيا مع إجراء تقييم موضوعي لها للوقوف على الايجابيات والسلبيات ومحاولة التغلب عليها، فضلا عن تحديد المواقع التي تحتاج للتدخل المناسب ليجعلها تضطلع بدورها الثقافي.

٤- الحفاظ على التراث الثقافي المادي المحلي والعناية به وحمايته من الاندثار وتوظيفه والارتقاء به، والتوفيق بين الحفاظ على الآثار والنهوض بالسياحة في الوقت نفسه، وذلك من خلال استغلال عائدات السياحة الثقافية في تنفيذ برامج حفظ وترميم الآثار للعناية بها سياحيا.

٥- تقديم الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في مجال حماية وحفظ التراث الثقافي المادي بالمواقع التراثية، والبحث عن أفضل السبل لتسويقه وترويجه داخل المجتمع العماني وخارجه.

٦- إنشاء الفنادق والمنتجعات الملائمة لطبيعة التراث المعماري العماني والبيئة المحيطة، فضلا عن الاستفادة من الأسواق التراثية القديمة بإعادة تأهيلها للنشاط السياحي؛ نظرا لما تحويه من مقومات معمارية تراثيه.

٧- خلق الإطار الملائم لتشجيع وإدماج السكان المحليين ولاسيما الشباب منهم في حقلي الثقافة والسياحة، وذلك للحفاظ على التراث الثقافي وتحسين قدرتهم على الاستقبال وحسن الضيافة، هذا إلى جانب استشارة السكان المحليين في المسائل المتعلقة بالسياحة الثقافية في مناطقهم وبإشراكهم في ورش عمل حول تطوير ودعم وتنمية سياحة ثقافية مستدامة، مما يسهم في جودة الخدمة السياحية المقدمة.

٨- العمل على تنمية المواقع التراثية والسياحة الثقافية العمانية بشكل مستدام وذلك من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص، خاصة ما يدعم مستوى الخدمات والتسهيلات السياحية، بناء على المواصفات العالمية، مما ينعكس على انتعاش اقتصاد هذه المواقع.

٩- الاهتمام بالتعريف بالتراث الثقافي المادي وحفظه في المقررات التعليمية والبرامج التدريبية لطلاب المدارس.

١٠- يجب وضع خطط حماية للمواقع التراثية حسب مراحل التدهور للممتلكات الثقافية بها، كما يجب تحليل كل المخاطر المحتملة والناتجة عن الطبيعة أو الزائرين، والعمل على إشراك الخبراء المؤهلين للمساعدة أثناء الكوارث، وهذه المساعدات يجب أن ينتج عنها إجراءات تكفل الاستقرار الكامل والسريع لحماية التراث الثقافي.

الملاحق

ملحق (١) زوار القلاع والحصون على مستوى المحافظات لعام ٢٠٢٠ و٢٠٢١

المحافظة	القلعة أو الحصن	٢٠٢٠	٢٠٢١	المحافظة	القلعة أو الحصن	٢٠٢٠	٢٠٢١
مسقط	قلعة مطرح	١٤٧٨١	٨١١٢	البريمي	حصن الحلة	٤٧٥	١٣٥٤
	حصن قريات	٢٨٤	٢٥١		حصن الخندق	٤٥٨	٩٦٧
	حصن بيت مقحم	٣٢٥	١٩٠		حصن بيت الند	٨٧	٣٣١
	المجموع	١٥٣٩٠	٨٥٥٣		حصن مرجب	٤٨	٠
الداخلية	قلعة نزوى	٤٤٠٤٧	٥٥٦٣٦		المجموع	١٠٦٨	٢٦٥٢
	قلعة بهلاء	١١٣٠٤	١٠٠٨٨	شمال الشرقية	حصن المنترب	٠	٠
	حصن سمائل	٢٩٠	١٢٢٥		حصن الروضة	٦٤	٦٧
	حصن الفيقين	١٣٨	١٤٣		حصن الوصل	٠	١١٧
	حصن بيت الصاروج	٢٣	٤٥		حصن الحمام	٠	١٧٠
	حصن بدبد	٠	٠		قلعة العدفين	٠	٧١١
	حصن جبرين	١٩٩٧٧	١٤٥٢١		قلعة الاخضر	٠	٠
	حصن بيت الرديدة	٠	٠		حصن بيت الخبيب	٢٥٠	٢٧٩
	حصن ادم	٥٢	٣٦٣		حصن بيت اليحمدي	٠	٠
	حصن هصاص	٣٠	٠		المجموع	٣١٤	١٣٤٤
	المجموع	٧٥٨٦١	٨٢٠٢١	جنوب الشرقية	حصن السنيسلة	١٣٩٥	٢٣٩
شمال الباطنة	قلعة صحار	٠	٢٣٤٠		حصن العيجة	١٠٨	٤٥
	حصن الثرمد	٦	١٦		حصن بلاد صور	٧٠٨	٨٨٢
	حصن الخابورة	٦٨	٩٩		حصن رأس الحد	٠	٠
	حصن السويق	٣٢٠	٢١		حصن جعلان بني بوحسن	٨٤٢	٢١٧٠
	حصن صحم	١٩٩	٥٩		المجموع	٣٠٥٣	٣٣٣٦
	حصن لوي	٢١٢	١٠٧	مسندم	حصن خصب	١٠٤٢٩	٢٧٨٢
	حصن فزح	٨٩	٦٣		حصن دبا	٢٩	٠
	حصن شناص	١٧	٠		حصن بخاء	٦٣٦٧	١٠٣٤
	المجموع	٩١١	٢٧٠٥		حصن الكمازرة	٨٩٨	٥٤٣
جنوب الباطنة	حصن بركاء	٠	٥١١		المجموع	١٧٧٢٣	٤٣٥٩
	قلعة الرستاق	٠	٠	ظفار	حصن طاقة	٤٤٥٧	٠
	حصن العوابي	٣٨٢	٢٦٣		حصن مرباط	٦٩١	١٩٠٦
	حصن الحزم	١٢٠٨٩	٠		كوت حمران	٠	٠
	قلعة نخل	٠	٠		حصن سدح	٠	٠
	حصن المصنعة	٦٨	٧١		المجموع	٥١٤٨	١٩٠٦
	حصن النعمان	١١٣٢	٥٥١	المجموع الكلي	٦٠	١٣٣٩٢٢	١١١٢١١
	المجموع	١٣٦٧١	١٣٩٦				
الظاهرة	حصن المعمور	١١٠	٢٤٤				
	حصن العراقي	٠	١٥٩				
	حصن عبري	٤٤٤	١٨٤٩				
	حصن بيت المراح	٢٢٩	٦٨٧				
	المجموع	٧٨٣	٢٩٣٩				

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار ٥٠ أغسطس ٢٠٢٢.ص ص ٤٢٤ - ٤٢٥

ملحق (٢) الصور الفوتوغرافية

صورة(١) قلعة الرستاق بعد عمليات التطوير ٢٠٢١

صورة (٢) موقع قلعة الرستاق بالقرب من مناطق العمران الحديث

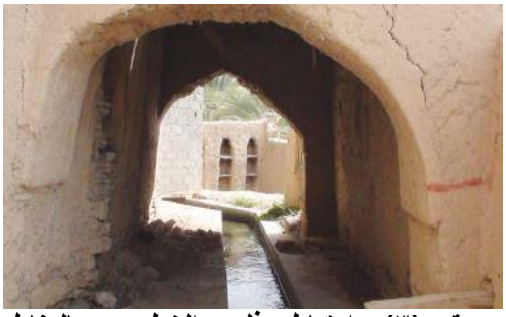

صورة (٣) ارتباط فلج الخطمين بالمناطق العمرانية القديمة (المصدر: وزارة البلديات الاقليمية، ٢٠٠٩،ص ٣٢)

صورة(٤) انقسام فلج الميسر بحلة العلاية بولاية الرستاق الي فلجين

صورة (٥) سوق مطرح عام ٢٠٢١

صورة (٦) قاعة المصلى الرئيسية بجامع السلطان قابوس الأكبر

ملحق (٣) أعداد العاملين في المتاحف والأماكن الأثرية حسب الجنس خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠م

السنوات	المتاحف			الأماكن الأثرية			الإجمالي العام
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	
٢٠١٦	١٣٢	٦٣	١٩٥	١٣٦	٧	١٤٣	٣٣٨
٢٠١٧	١٣٤	٦٧	٢٠١	١٣٣	٧	١٤٠	٣٤١
٢٠٨	١٤٢	٨٠	٢٢٢	١٩٠	٢٥	٢١٥	٤٣٧
٢٠١٩	١١٨	٦٨	١٨٦	٩٣	١٧	١١٠	٢٩٦
٢٠٢٠	١٤١	٧٨	٢١٩	١٤٤	٩	١٥٣	٣٧٢

المصدر:١- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، إحصاءات الثقافة، إصدار ٢٠٢١. ص ٢٣ ، ص ٢٦

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

١- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان ،المعرفة، العدد الأول، ٢٠١٥.

٢- ـــــــ، نشرة إحصاءات السياحة، ٢٠١٩.

٣- ـــــــ، إحصاءات الثقافة، إصدار ٢٠٢١.

٤- ـــــــ، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار ٥٠ أغسطس ٢٠٢٢.

٥- وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان ٢٠٤٠م، وثيقة الرؤية.

٦- وزارة البلديات الاقليمية وموارد المياه بسلطنة عمان، المشروع التجريبي لتوثيق الملكيات والأعراف والسنن والبيانات المتعلقة بالافلاج، أكتوبر ٢٠٠٩

٧- وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بسلطنة عمان، عيون الماء في سلطنة عملن، ٢٠٠٤

٨- وزارة السياحة العمانية بسلطنة عمان ، التقرير السنوي ٢٠١٤ .

٩- ـــــــ، ظفار، ٢٠١٥.

١٠- ـــــــ، دائرة المعلومات والإحصاء، ٢٠٢٢.

ثانيا: المراجع العربية:

١. ابوالنصر، مجدي(٢٠٠٩)، التنمية السياحية في محافظة ظفار بسلطنة عمان: دراسة في جغرافية السياحة، مجلة الشرق الأوسط، جامعة عين شمس،ع ٢٥.

٢. البوسعيدي، خالد بن عبدالله (٢٠١٠)، التراث العمراني في سلطنة عمان، اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، ع ١٣.

٣. البوسعيدي، يعقوب بن سالم (٢٠١٠)، تطور إدارة التراث الأثري في سلطنة عمان، تواصل- عمان، ع ١٢.

٤. الجهوري، ناصر سعيد (٢٠١٦)، مهددات التراث الأثري في سلطنة عمان، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان قابوس، مج ٧ ع ١.

٥. الحسن، احمد ابوالقاسم(٢٠١٤)، التراث الأثري: جدواه وسبل الحفاظ عليه، مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، السودان، ع ٣٠.

٦. الرواحي، سيف (٢٠١٧)، أثر تطوير القلاع والحصون على السياحة الوافدة إلى سلطنة عمان، رسالة ماجستير كلية الاداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس .

٧. الدرمكى، سعيد(٢٠٠٦)، المقومات السياحية في السلطنة ودورها كمورد اقتصادي وطني، مجلة التطوير التربوي، عمان، ع ٣٢.

٨. النعيم، مشارى عبدالله (٢٠١٣)، عبقرية المكان في التراث العمراني السعودي، ملتقى التراث العمراني الوطنى الثالث، المدينة المنورة.

٩. الريامي، على والصقري، ناصر (٢٠٢٢)، عنوان التراث الثقافي العماني والتنمية المستدامة: دور المؤسسات البحثية وجهود منظمات المجتمع المدني التخصصية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس مج ١٣ ع ١ .

١٠. الزهراني، محمد و عبد الناصر بن عبد الرحمن (٢٠١٧)، التراث الثقافي، ماهيته، مهدداته والحفاظ عليه، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

١١. الريداوي، قاسم (٢٠١٤)، السياحة وآفاقها المستقبلية في سلطنة عمان، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٣٠،ع ٢.

١٢. الشنفري، خالد بن سعد(٢٠٢١)، الأضرحة والقبور في ظفار، جريدة الرؤية، ٧ سبتمبر، مسقط

١٣. الصيني، عثمان (١٩٩٩)، نحو سياحة ثقافية، مجلة بيادر ٢٦ السعودية .

١٤. العمري، سيف بن سليمان(٢٠١١)، دور التراث المادي في دعم التقارب بين الثقافات: "الأفلاج العمانية نموذجا"، اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، ع ١٥.

١٥. العمري، عيسى بن تمام (٢٠١٩)، الجغرافيا السياحية في سلطنة عمان، محافظة ظفار أنموذجا، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المجلد الثاني ع ٣ .

١٦. النفيسي، عبدالله مشارى (٢٠١١)، القلاع والحصون العمانية نموذج لاقتصاديات السياحة التراثية: دراسة لقلعة بهلاء في سلطنة عمان، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ع١٤٠.

١٧. النوفلي، حميد بن سبف (٢٠٢٢)، أفلاج عمان حضارة مستدامة، الجمعية العمانية للكتاب والأدباء، الآن ناشرون وموزعون،مسقط.

١٨. الوهيبي، جابر بن مرهون (٢٠٠٧)، حماية المعارف التقليدية والتراث الوطني: تجربة سلطنة عمان، حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين، مسقط.

١٩. بوخنون، ميلود (٢٠٢٠)، إنتاج الدلالة في مواقع ومعالم التراث الثقافي المادي في الجزائر: دراسة سيميولوجية لمدينة تيماد الأثرية، مجلة جماليات – جامعة عبدالحميد بن باديس، مج ٧، ع ٢.

٢٠. جمال الدين، وفيق محمد (٢٠٠٢)، جغرافية عمان السياحية، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٠، الجزء الثاني.

٢١. جمال الدين، وفيق محمد (٢٠٠٦)، الأفلاج في سلطنة عمان، رسائل جغرافية، الرسالة ٣١٢، الكويت.

٢٢. شكري، دولت وآخرون (٢٠١٥)، دراسة تحليلية للأبعاد الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحي في المجتمع المضيف بالتطبيق على مدينتي الغردقة والفيوم.

٢٣. صافي، مجدوب(٢٠٢٢)، دور الجمعيات في حماية التراث المادي الجزائري، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي احمد زبانة، مج ٨ ع ١.

٢٤. طبيشات، نواف وصالح، اشرف (٢٠١٦)، الاتجاهات الحديثة في السياحة الثقافية: تسويق المتاحف نموذجا، مجلة فكر وإبداع، مج ١٠٢.

٢٥. عبدالعال،سيد رمضان سيد (٢٠١٧)، السياحة الثقافية والصناعات التراثية بمناطق العمران التقليدي بسلطنة عمان– دراسة جغرافية، سلسلة البحوث الجغرافية بالجمعية الجغرافية المصرية.

٢٦. غانم، إبراهيم على(٢٠٠٣)،المعطيات السياحية لمرسى مطروح،الجمعية الجغرافية المصرية،ع ٤١،الجزء الأول.

٢٧. منخي، سعدية & وفيق، هند (٢٠١٤)، الأفلاج في سلطنة عمان، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، ع ١٠٨.

٢٨. منزري، ابتسام (٢٠٢٢)، دور التراث الثقافي في دعم وتنمية السياحة: دراسة حالة تركيا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، مج ٩ ع ١.

٢٩. هامل، مهدية (٢٠١٥)، أهمية الموروث الثقافي الجزائري في تحقيق السياحة الثقافية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، ع ٢٥.

ثالثا: المراجع الأجنبية :

1) Aunkrisa Sangchumnonga and Metin Kozak.,(2018) Sustainable cultural heritage tourism at Ban Wangka Village, Thailand , Anatolia: An International Journal of Tourism & Hospitality Research. Vol. 29 Issue 2.
2) Debeş, Taçgey (2011) Cultural tourism: a neglected dimension of tourism industry, Anatolia: An International Journal of Tourism & Hospitality Research , Vol. 22 Issue 2.
3) Donlon, Jon & et al,(2010) Cultural Tourism, Camel Wrestling, and the Tourism Bubble in Turkey, Anatolia: An International Journal of Tourism & Hospitality Research, Vol. 21 Issue 1.
4) Liu, Yi-De,(2014) Cultural Events and Cultural Tourism Development: Lessons from the European Capitals of Culture , European Planning Studies., Vol.22 Issue 3.
5) Nuruddin & et al.,(2020) Cultural Heritage Tourism in Indonesia Potential of "Gunung Gangsir Temple " as A Tourist A t traction , Systematic Reviews in Pharmacy. 2020, Vol. 11 Issue 12
6) Saarinen& et al, (2015) Setting Cultural Tourism in Southern Africa , Nordic Journal of African Studies. 2015, Vol. 24 Issue 3&4.
7) Qin, Lulu & et al.,(2022) Statistical System of Cultural Heritage Tourism Information Based on Image Feature Extraction Technology, Mathematical Problems in Engineering, Volume 2022, DOI: 10.1155/2022/5250853.
8) Vafadari, Azadeh.,(2008) Visitor Management, the Development of Sustainable Cultural Tourism and Local Community Participation at Chogha Zanbil, Iran , Conservation & Management of Archaeological Sites, Vol. 10 Issue 3.
9) World Economic Forum,(2019) The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019: Travel and Tourism at a Tipping Point, 4 September 2019.
10) World Economic Forum,(2022) The Travel & Tourism Competitiveness Index 2021: Rebuilding for a Sustainable and Resilient Future, 24 May 2022.

رابعا: المواقع الالكترونية:

1) https://www.oman2040.om/assets/books/oman2040/index.html
2) https://almahrahpost.com/news/20767#.Y761sH3P3IU
3) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%
4) https://heritageoman.wordpress.com/
5) https://groups.google.com/g/ashomsa2006/c/sPa1DkEKMqg?pli=1
6) https://alroya.om/post/288057/
7) https://onc.om/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8